

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
معراج السالكين
فاتحة معراج السالكين

اللهم إنا نحمدك ونشكرك معتردين فيك أنك لا ترتاح إلى الشكر ارتياح ذوي الحاجات لكن النفوس المؤيدة تأبى إلا الشكر لمنعمها. سبحانك أيها الرب الرحيم حلمت مع نفوذ علمك وأمهلت مع شدة بطشك ولم تمنع الرزق من جاهر بعصيانك. تعاليت أنت القريب الظاهر الأول الآخر لا تستفزك سطوة العبيد وأنت أقرب إليهم من جبل الوريد. ونسألك اللهم صلاة زاكية مباركة على نبي الرحمة ومنقذ هذه الأمة، محمد عبدك الدال عليك والهادي إليك.

إخواني نصحت لكم فهل تحبون الناصحين وتحريت رشدكم فهل على إلا البلاغ المبين وما تغني النصيحة. وقد عم الداء ومرض الأطباء واستشفى بغير الشفاء واعتيض من البصر بالعمى. وخبثت القلوب ورين عليها. وعطلت البصائر ونسب التقصير إليها. واتخذت آيات الله هزواً ولعباً. وصيرت أغراض الآجلة إلى العاجلة سبباً فلا موقظ من غفلة، ولا زاجر عن زلة:

مَرْضَى عَنْ الْخَيْرَاتِ فِي بَحْرِ الرَّدَى
غَرَّقَى فَلَادَاعٍ لِنَهْجِ أَقْصَا
شَفَفُوا بِكُلِّ رَذِيلَةٍ مَذْمُومَةٍ
صَرَفَتْ وَجْهَهُم لَوَجْهِهِ الدَّرْهَمِ
نَامُوا عَنِ الْمَقْصُودِ لَمْ يَسْتَيْقِظُوا

سَتَكُونُ يَقْظَتُهُمْ لَخُطْبِ أَعْظَمِ
فنعوذ بالله أن نكون ممن رغب عن طريق هو لها سالك، وقال هلك الناس وهو في جملة هالك.

اعلم أيها الأخ أن الباعث على إسعافك في مطلوبك غرضان مهمان. ولما اقتضرت في طلبك على موافقتهم ودارت رغبتك على تحصيل حقيقة مقصودهما. واقتصرت همتك من بين العلوم على العلوم الإلهية وزعمت أن مقصودك طلب الخلاص من شر الاعتقادات الفاسدة، والهرب من الآراء المجانية للحق المعاندة. رأيت تقديم التنبيه على الغرضين المذكورين لنستوجب العذر فيما انتدبنا إليه، وليكون ذلك المهم الأكبر الذي نبهنا عليه.

الغرض الأول: أيها الأخ ما شاهدناه من فساد الزمان وأخذ في الازدياد وكثرة الآراء

وفساد الاعتقاد، وعدم ذابٌ يبذل فيها الاجتهاد، ويمرّها على كف الانتقاد، ولولا سياسة الملوك لعمت الخافقين ظلمها، ولرسخ في كل الأقطار قدمها ليقضى الله أمراً كان مفعولاً. ويبقى رسماً كان إبقاؤه عليه وعداً مسئولاً. ولكن تعاقب الزمان وطرو الحوادث وكثرة الصوارف وفتور الهمم داعية إلى الفساد، والداء يزداد كل يوم أغذية السوء كالذنوب فرأيت إبراز هذه النبد لتكون مغنية للسائلين ومعيّنة للساكنين ومنفعة باقية في الآخرين.

والأهم من هذا الغرض التنبيه على غوائل الآراء البشعة التي استهوت عقول أكثر الناس وهم في ازدياد من هذا الفن، وهو سبب فتور الشرائع وهو عند الأنبياء على مر الأيام والنفوس مولعة بكل غريب لم تألفه وغامض لم تعهده فلا يسلم الغمز الجاهل من الوقوع فيه والفظن المتباطيء عن الاغترار بما يظهر من مبادئه. وقد كثرت ترهات هذه الطائفة لعلتين:

إحدهما: الزهد في الرد عليهم.

والثانية: بدار الجهال بمجادلة الرد على ما قرر لديهم كمقابلتهم بإنكار علوم التعاليم الأربعة من الهندسة والحساب والمنطق ومعرفة المواكب وثبوتها. وهي مقدمات علومهم وعنوان كلامهم وعنصر براهينهم ولم يحكموا فيما حاولوا شيئاً كإحكامهم لها. والمنطق على مر الأيام وكر الدهور ينقحونه ويهذبونه إلى زمان أفلاطون فزاد ترتيباً وميز فيه السفسطة من الجدل. وحذا حذوه تلميذه أرسطو فرتب صناعة البرهان. وهذب الكتب الثمانية. وكذلك علم الهيئة والهندسة استخراجهما من السندهند كتاب أيضاً تعاقبته الأيام وهو الذي يحصل منه الهندسة والهيئة فلا معنى لناكرتهم في كليات هذه التعاليم، فليطالبوا بتصحيح مسائلها الجزئية واستعمالها وتصحيح الأشكال والمقدمات في العلم الإلهي فإنهم تساهلوا فيها ولم يستعملوها اليتة فهناك موضع المضايقة، وأما إنكار كون الأرض كرية وأخذها المكان الأوسط من الفلك وارتفاع الأقاليم وانخفاضها وتحقيق الجهات والآفاق والكسوفات فلا معنى لإنكار ذلك ومناظرتهم في إبطاله، فهذا أحد الغرضين وتحت تنبيه على المواضع التي نتكلم على اختلافهم فيها ونورد ذلك متفرقاً في الكتاب إن شاء الله تعالى.

الغرض الثاني: أن الحق لا يعرف قدره وحده ما لم يعرف نقيضه وضده فبضدها تتميز الأشياء ومقصدها التنبيه على الطريق الأسلم، والصراط الأقوم. ولا بدّ من ذكر الطريق المنحطة عنه لينصف في ذلك الناظر في هذا الكتاب. فيعلم أنا لم نتدب لضئيل ولا أضربنا عن سيرة الأوائل في سكوتهم إلا لخطب جليل. ولنضيف ذلك إلى الغرض الثاني فيتضح لديه العذر وليعرف مقدار التعمّة فيطلبها بالشكر فنقول الناطقون بكلمة الشهادة سبع فرق.

الفرقة الأولى: طائفة نطقوا بالشهادتين من غير التفات إلى ما تنطوى عليه من المعنى ولا احتفاء بالوظائف كأجلاف الأعراب والأعاجم لكنهم كالأنعام بل هم أضل سبيلاً. فلهم حكم المشيئة وهم المرادون بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤] والسيف عند هؤلاء أصدق أنباء من الكتب، وهو أحد ما يساسون به.

الفرقة الثانية: طائفة نطقت بكلمتى الشهادة تقليداً مأخوذاً من الآباء والأمهات والمعلمين لكنهم مقبلون على وظائف الشرع، فهؤلاء هم المسلمون على الحقيقة، ولهم مقدمة على الفرقة الأولى وهم المرادون بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] الآية.

ويقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٢] الآية.

الفرقة الثالثة: قوم اعتقدوا الشريعة وصدقوا ولم يقتصروا على درجة المسلمين، بل استعملوا النظر والاستدلال وذبوا عن حرم الدين، وهؤلاء أكثر المتكلمين من أهل السنة وأصحاب الحديث وهم المؤمنون المسلمون، فهم أخص إذ الإسلام أعم. وقد فصل ﷺ بين الإسلام والإيمان في حديث السائل وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

وقال تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤].

الفرقة الرابعة: فرقة ترقوا عن هذه الطريقة إلى درجة اليقين والتلج، فإن التصديق منقسم إلى التام والناقص فمن صدق بالشئ واستعمال ضرباً من الإقناع سمي مصداقاً، ولكن التام هو الذى يصدق بالشئ عن برهان ومع قيام البرهان على أن ذلك البرهان لا يجوز أن يكون بخلاف ما تقرر عليه ولا فى حين ما لا بالذات ولا بالعرض. ولا يجوز أن يبعث نبي صادق بضده أصلاً ولو بعث بنقيضه لاعتقد تكذيبه، فإن قيل: فهذا تصريح بتفاضل المؤمنين فى إيمانهم. قلت: فهو الصحيح، وقد قال النبي ﷺ: «الإيمان بضع وسبون شعبة» وقال ﷺ: «يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ»، والإيمان فى اللفظ اللغوى هو التصديق وقد قدمنا أن التصديق ينقسم إلى التام والناقص. فإن قيل: بل التصديق لا يتفاضل والإيمان يكون بمعنى العمل، قلنا: أما أن الإيمان التصديق فهو مشهور فى اللغة وهو الأصل وهو فى الأعمال منقول والاستمسك بحقيقة اللغة أولى حتى يدل الدليل، وقد دل دليل الشرع على تفاضل الإيمان بما ذكرنا. فإن قيل: هب أنا سلمنا أن الإيمان هو التصديق فما الدليل على انقسام التصديق فى نفسه؟ قلنا: التصديق عبارة عن الاعتقاد، والاعتقاد لفظ عام وحقيقته ركون النفس إلى متخيل إما فى نفسه أو إثباته، ثم المعتقدات إن كانت فى النفس كما هى عليه من خارج فهو اعتقاد للشئ وتصور

له وعلم به على ما هو عليه، ومتى كان من خارج على خلاف ما هو في النفس فهو تصديق وتصور ناقص إذ من اعتقد زيدا أبيض فوجده أسود نقص اعتقاده. الفرقة الخامسة: أقوام اعتقدوا الإسلام وصحته، لكن اعتقدوا في الإله تعالى وصفاته ما نسبوا به إلى البدعة والفسق.

الفرقة السادسة: أقوام أضاقوا إلى ذلك ما نسبوا به إلى الكفر كمن صدق بالنبوة من القلاسة، واعتقد أن ذلك يرجع إلى ملك قائم ثم اقتضى له مولده أن يكون حسن السياسة قاضياً متنوعاً فهؤلاء كفره وهذا تصور لا ينفع.

الفرقة السابعة: أقوام مظهرون للإسلام ميطنون للتعطيل المحض فهؤلاء شرار الفرق خالدون في الدرك الأسفل من النار. والأمم كلها على خلاف هذه الطائفة وهي يسمع بها وقل ما ترى إلا أحاداً يحملهم الاستخفاف على ذلك، والأمم مطيعة على وجود الصانع وإن استعمل بعضهم معه الشركاء على اختلاف القول بالشرك من المعبودات من الأحجار والأحياء والكواكب. وقد سميت هذا الكتاب: «بمعراج السالكين» والله سبحانه يحملنا على الرأي الحق يعزته.

المعراج الأول

ليعلم أولاً أن ابتداءنا بهذا المعراج وتقديمنا له على أمثاله له ثلاثة أغراض: أحدها: استعمال الطوائف المذكورة له واقتصارهم عليه فترقيهم عنه إلى سواه. الثاني: أنه مقدمة لما نذكره من معرفة النفس وقواها وبيلك العوالم وأنها على مضاهاتها.

الثالث: أن تبين فيه ألفاظاً واصطلاحات تغني عن تكرار بيانها وتبين عظم الغيب عن عالم الشهادة. والحد المميز لهما، وما العالم الذي وقع الخلاف في حدوثه وقدمه. وكمية هذه المعارج سبعة.

اعلم أن حقيقة العروج الصعود علواً تقول: عرجت في السلم أعرج. والألفاظ لها وجهان من الدلالة، فوجه في الدلالة على الأشياء الجسمانية كمفهوم السلم والعروج. والوجه الثاني: الدلالة على معاني الجسمانيات وأرواحها إما بطريق وضع اللغة وإما بالمجاز والاستعارة.

ولما كان السالك الباحث إلى معرفة بارئه تعالى طالباً للترقي عن ظلمات الجهل وأسفل السافلين من حضيض البهائم والجهلة، وكانت البراهين والأدلة الموصلة إلى درجة العلوم شبه السلم الجسماني الموصل إلى العلو الجسماني، وكانت مفردات البراهين ومقدمات القياس وأجزاؤه مادة له منها يتألف حاكت أضلاع السلم فإذا التسمية لا مشاحة

فيها إذ هي مفيدة قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾ (٢) من الله ذي المعارج ﴿٣﴾ تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٢-٤] ومن قام عند البرهان على استحالة وجهه للبارئ تعالى يعرج إليه فيها طلب معنى عقلياً ليحمل اللفظ عليه، وقد ذم الله تعالى فرعون اعتقاده كون الأسباب والمعارج جسمانية في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صِرَاحًا لِّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦]. وقال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ وَصَدَّ عَنْ السَّبِيلِ﴾ [غافر: ٣٧]. فالأدلة سلاسل الخلق إلى ربهم والذهول عنها هو المعبر عنه بالحجب. وقد ذكر الله تعالى ذلك في نعت الكافر، فقال عز من قائل: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ﴾ [النور: ٤٠]. الآية. فعبّر عن الاعتقادات الفاسدة بالظلمات وعن ترادف الشكوك بترادف الموج، وقال الرسول ﷺ «إِنَّ اللَّهَ سَبْعِينَ حَبَابًا مِنْ نُورٍ وَظُلْمَةٍ لَوْ كَشَفَهَا لِأَحْرَقَتْ سَبْحَاتٍ وَجَنَّهُ مَا أَنْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ» وليس المراد بالحجب إلا الطرق المؤصلة إليه. فلو كانت براهين فهي حجب نور، ولو كانت شيئاً فهي حجب ظلمة.

والدليل على ذلك قوله: لأحرق سبحات وجهه فإنها لو كانت جسمانية لاحترق وجهه بأولاهها أو بأحاديها ولم يشترط في الإحراق إلا مجموعها. والبرهان الحق على أن البارئ سبحانه لا يصلح أن يكون محجوباً لعلتين:

إحدهما: أن الحجاب ليس إلا للأجسام والبارئ تعالى ليس بجسم.

والثانية: أن المحجوب يجب أن يكون في جهة والبارئ سبحانه لا جهة له بوجه. وإنما أراد ﷺ أن هذا السالك الباحث لو انكشف إليه هذه الموانع المانعة من تحقيق معرفة معبوده لأحرق الأشياء التي استدل بها ما انتهى إليه بصره، فعبّر بالاحتراق عن الاضمحلال فهذا تحقيق هذه العبارات. ومضمون هذه الإشارات، والعالم هو السلم إلى معرفة البارئ سبحانه، فهو الخط الإلهي المكتوب المودع المعاني الإلهية، والعقلاء على اختلاف طبقاتهم يقرءونه ومعنى قراءتهم له فهمهم للحكمة التي وضع دالاً عليها. قال تعالى: ﴿قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١]. وقال سبحانه: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [فصلت: ٥٣]. وقال تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَأَطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]. ولما كان الإنسان محجوباً مركباً من مواد مختلفة متضادة وكان محجوباً عن عالم الغيب، ونعني بعالم الغيب كل غائب عن إدراك الحس ولم يتوصل إلى معرفته إلا بجهد وتيقظ وقوة مفكرة خصته الحكمة الإلهية بأن جعلته دفترًا جامعاً مدبجاً فيكون في ذلك فائدتان:

إحدهما: الإنعام عليه بالإلزام أمور عجيبة تكون له مفاتيح لما غاب عنه كما قال تعالى: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١]. فهو يستدل بما شاهد في نفسه على ما لم يشاهد.

ولما كانت الأدلة والحجج منقسمة إلى الأتم والأنقص وكان طريق البرهان وتأليفه على الشرائط الصحيحة وكانت الأدلة متعذرة على العوام، وكان الإقناع وقياس التمثيل والاستقراء أقرب إلى أكثر الأذهان خصت الحكمة الإلهية الصور الإنسانية بضروب من عجائب العوالم وغرائبها المستدل بها فيكون ضرباً من التمثيل والاستقراء الذي يقاس به الشاهد على الغائب وأكثر ما عاملت الأنبياء عليهم السلام الخلق بهذا النوع من أصناف الحجة لأن مقابلتهم بغير هذا الطريق صعب قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]. ولذلك جعلنا هذا المعراج أولاً وأحلنا العوام على الاقتصار على تعلمه، وذكرنا انقسامهم إلى طبقتين فيما تقدم فهذه إحدى فوائده وحكمه.

الحكمة الثانية: ولها فائدتان. إحداهما: يستحق بها العقوبة. وبالثانية: المثوبة. فالأولى: استعماله لما يثق به وهو محسوس عنده مشاهد فشرطه أن لا يتعداه ولا يحمل أكثر مما يحتمل، فمن البر ما يكون عقوباً والشيء متى جاوز حده انعكس إلى ضده. والثانية: أن لا يستعمل الاستدلال به في ما لا يصح وقضى على الغائب بما لا يقطع به على الشاهد ويزعم القطع به.

والفرق بينه وبين ما أمرنا استعماله أنه أمر باستعماله على جهة الحكمة وهو أن يكون له مذكراً أو زاجراً من غير قاطع، وهذا المستدل يزعم أنه يقطع بما أخذ عنه من القياس كمن يزعم أن للبارئ سبحانه صورة كصورة الإنسان وأن علمه كعلمنا أو قدرته كقدرتنا. وينتهي إلى ضرب من ضروب التجسيم. قال الله تعالى: ﴿مَا أَشْهَدُهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الكهف: ٥١]. وإنما نستعمل من ذلك ما أحسنا أو شهدت التجربة به مما يزعمه المعتنون بالتشريح على طول الدهر فهذا مما لا يمتنع.

وإذا فهمت هذا القدر وساعدت عليه وأنست لقوله عليه السلام «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، وفهمت أن معنى ذلك خلقه خلقة على شبه العالم، فاعلم أن الإنسان عبارة عن حيوان ناطق مائت منتصب القامة ضحاك، فهذا حد يتناول نفسه وجسمه لضرورة الفصل بينه وبين الأشخاص الحية وإلا فقولنا حيوان ناطق يتناول نفسه فقط. ثم هذا الحيوان الناطق أعنى الإنسان تنقسم جملته في التقسيم الكلى إلى ثلاثة أشياء: نفس وروح وجسم. فالجسم: هو المؤتلف من المواد والعناصر الحاملة لروحه ونفسه وهو الشكل المنتصب ذو الوجه واليدين والرجلين الضاحك.

وأما الروح: فهو الجارى في العروق الضواريب والشرابين. وأما النفس: فهو الجوهر القائم بنفسه الذى ليس هو فى موضع ولا يحل شيئاً، وسنشرح الكلام عليه مقدار ما يحتمله الموضع فتكلم على الجسم بمقدار ما يرشد إلى

الغرض. ويكون معيّنًا لما عسى أن نذكره من أمر النفس، فنقول قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢]. وقال تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتَهُ وَنَفَخْتَ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]. فأخير تبارك وتعالى عن ثلاثة أمور جسمه وروحه ونفسه، وحقيقة الروح الحرارة الغبريزية المتبعثة في الأعصاب والعضلات وهي موجودة للهيمة وبها حياتها، والفصل بين الأعمى والبهيمة هي النفس التي أضافها الله تعالى إليه في قوله تعالى: ﴿وَنَفَخْتَ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]. فلو كانت للآدمي هذه النفس دون الروح المخلوقة للبهيمة لقصر عن أفعال البهيمة في الأكل والجماع والتصرف، ولو أن البهيمة أعطت النفس التي أعطاها الإنسان لكانت عاقلة مكلفة فخرج من الجملة أن للإنسان روحًا ونفسًا وجسمًا، وللبهيمة جسمًا وروحًا لا غير، فأما آدم عليه السلام، فمخلوق من التراب والماء والهواء والنار، وقد قال تعالى ذلك في قوله سبحانه: ﴿مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾. وفي قوله سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]. وأما النار فقوله تعالى: ﴿مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾ [الرحمن: ١٤]. فأول الدرجات التراب، فإذا حسه الماء قيل له طين فإذا مرت عليه دهور بكرور الشمس واكتسب منها بيسًا وجفافًا قيل له صلصال كالفخار لتشوفته، ومعلوم ببرهان العقل أن مؤدى حر الشمس إليه هو الهواء، فصح بالبرهان للشرعي والعقلي كون آدم عليه السلام على الصورة التي تقدمت لي جعل الله تعالى تدريج بنيه من نطفة خرجت منه يتلفها الإناث إلى لنقاطها وتمام القوى، وذلك حين الساعة وتمام الخلق. فأول الإنسان نطفة ثم علقه، ثم مضغة، ثم تبت فيه العظام، وتكسى لحمًا، فالنطفة الخارجة من الإنسان مسلوقة كقشر الحبة من الحبة لكنها مياة وكانوا فإن النخلة السحوق فيها ولكن مدمجة، ولكن من شاهد عقد الشمار تيقن هذا، فإن الرمانة مثلاً تخرج من أصغر ما يمكن غير أنك ترى الشكل مصغراً ثم تقويها الطبائع من خارج بما يجانسها فتصير تلك للأشكال الكاملة إلى انتهائها وما فيها.

ومن أرسل النطفة وأبصر السقط تحقق ذلك فإنك ترى أشكاله كخطوط مكتوبة، وحدقتاه كحجبات شونيز ووضوح ذلك لا يحوج إلى مزيد تأمل، فالنطفة مسلوقة مائعة بالطبع لما انسلت عنه بذوبان فطري لا جبلي لا حيلة فيه، ولذلك يشبه الولد أباه في خلقه وخلقه.

فإن قيل: الأغذية تستحيل دمًا في الكبد، ثم تستحيل منيًا وكانت قبل ذلك نباتات انفعلت عن الطبايع الأربع، فلزم أن يكون غير الأب إذا انفعلت عن غيره. قلنا: الأمر كذلك ولكن الاعتبار بحين انفصالها عن الأب، فحين انفصالها تنبعث من عروقه وعصبه وكبدته بحركة ما، فتكتسب حينئذ طبعه. وهذا الأمر متسلسل إلى آدم

عليه السلام وعنده يقف الأمر فإن جسمه ونفسه ليسا مأخوذين عن آدم آخر فإن ذلك محال . وفيه إثبات أشخاص لا أول لها وهو محال : فإن الشخص بالضرورة ذو أولية وهو تحت النوع وإذا ثبت هذا فاعلم أن الصور الإنسانية تنقسم إلى أربعة أرباع .
الأول: الرأس . والثاني: اليدين . والثالث: البدن . والرابع: الرجلان .

ثم عظامه منقسمة إلى مائتي وثمانية وأربعين عظمًا . ففي الرأس : اثنان وأربعون عظمًا ، وفي الربع الثاني : اثنان وثمانون عظمًا . وفي الثالث : أربعون عظمًا . وفي الرابع : أربع وثمانون عظمًا ، ثم خلق الله سبحانه لهذه العظام رباطات تمسكها ، فعدة عروق شكل الإنسان ثلاثمائة وستون عرقًا . وبهذه العروق تكون الحركة والقبض والبسط .

فرأس هذه العروق في الفؤاد ، وهو العرق المسمى بالنياط الأبهـر ومنزلته مع القلب بمنزلة الحاجب للملك يتلقف أمره ثم يخرجـه إلى الخدمة ، ثم هذه العروق متصلة بالمعدة تمتص منها قوة الطعام والشراب الذي يدخلها ثم تقسمـه بين الكبد ، والمرارة ، والطحال ، الرئة ، وخلق الأبهـر مستبطن الصلب ، وهو آخذ من مجمع الكاهل ، إلى مجمع الوركين ، إلى مجمع الحاليين ، إلى مجمع الصدر بين الترقوتين وهو نهر الجسد الأعظم وهو مقسوم لأربعة عروق لأجزاء الجسد الأربعة ، لكل جزء منها عرق ، فللرأس منها عرق يتفرق إلى ستين عرقًا ولليدين والرجلين عرق يتفرق إلى مائتي عرق .

والجزء الأول من النهر الأول: وهي أربعة أنهار يتفرق منه عرقان من مجمع الكاهل يسقيان العنق، ويتفرق من مجمع الصدر بين الترقوتين عرقان يصعدان إلى العنق وهما الوريدان، ثم يتفرق من كل واحد عرقان، ثم جميع هذه العروق ينبعث فيها الغذاء إلى كل عضو، من الرأس، من الشفتين وغيرهما .

وأما عروق البدن من الربع الثاني: وهو أحد الأنهار الأربعة من الأنهر الأعظم يتفرق منه عرقان لكل يد عرق من مجمع الصدر من الترقوتين إلى ما بين المنكبين وهما الأكحلان، ثم ينشعب من كل واحد منها أربعة عروق سواهما فتسقى العضدين وأجزاءهما، فذلك عشرة عروق لكل يد خمسة عروق ثم يتفرق من كل واحد من العشرة أربعة تسقى الساعدين، فذلك خمسون عرقًا لكل ساعد منها خمسة وعشرون، ثم يتفرق من كل واحد من الخمسين عرقًا عروق أخرى فتسقى الكفين والأصابع .

وأما الجزء الثالث: فالبطن يفرق منه عرقان من مجمع الحاليين إلى اليدين . يفرق من كل واحد منهما تسعة وعشرون عرقًا سواهما يدفع إلى كل جزء حصته من الغذاء : للأضلاع الأربعة وثلاثون، ولسائر أجزاء البطن ستة وعشرون: للعصعص عرقان، وأربعة للمذاكير، واثنان للكليتين، واثنان للمثانة، واثنان يسقيان المعدة، واثنان للكبد، واثنان

فالجاذبة: حارة رطبة تقوى الدم وتجبر الطعام والشراب من الفم إلى المعدة. وكل ما شاكلها تصيره دمًا وهى منحدره أسفل المعدة إلى أسفل البطن فتخرج غير متغيرة الشم تشاكل ريح الجنوب.

وأما الممسكة: فباردة يابسة تقوى المرة السوداء وتمسك الطعام والشراب في المعدة، ولا سبيل للمعدة أن تمسك شيئاً دونها وتخرج متغيرة الشم تضاهي ريح الشمال وهما على مضادة الجاذبة فبذلك يعتدلان.

وأما الهاضمة: فتقوى المرة الصفراء، وتهضم الطعام بالحر، ويعينها الكبد فيصعد من المعدة إلى الفم غير متغير الشم وهي حارة يابسة كريخ الدبور.

وأما الدافعة: فباردة رطبة تقوى البلغم. وقد توقع الطعام والشراب من المعدة إلى الأمعاء إلى الاعفاج إلى الأرض بذلك وكلت، وهي باردة رطبة معادلة للريح الهاضمة. وصلاح الأمزجة وفسادها تابع لهذه الأمور. والعلم الطبيعي معد لإصلاحها هو فائدته وغرضه. والنفس تكتسب بالمجاورة من هذه الطبائع ملكة عند غلبتها كالطيش والحدة عند غلبة الصفراء، والهم والغم وقلة النشاط عند غلبة السوداء إلى غير ذلك كما يكتسبه الرفيق من رفيقه. ومتى كانت هذه الطبائع جارية على اعتدال كانت النفس أجري إلى السلامة، وجميع هذا كله بتقدير الله تعالى وتدبيره لا إله إلا هو. فمتى تأمل هذا النضد المحكم والترتيب المنظم ومعادلة بعض القوى لبعض وكيف خلقت اليد للبطش، واللسان للكلام، والحدقة للرؤية، وكيف خلقت على شكل ملائم للنور فجعلت جامداً في أغشية لطيفة مكفنة بالأشفار وجعل للأشفار أهذاب تقيها الغبرات والنور الكثيف أن يغشيها علم أن ذلك دال على أن لهذا الصنع العجيب والأمر الغريب مدبراً دبره وعلماً أتقنه.

وهذا لا يخفى على ذي بصيرة فإننا قد وجدنا هذا الشكل الإنساني على أتم الحكمة التي تقتضيها العقول فلا تخلو هذه الصنعة العجيبة، إما أن يكون صنعت نفسها أو صنعها جماد أو صنعها مخلوق حي أو صنعها بارئها وهو الله تعالى. وبطل أن تصنع نفسها لأن وجود الفاعل يجب أن يتقدم على المفعول. وبطل أن يكون الشيء مفعولاً من حيث هو فاعل أو فاعلاً من حيث هو مفعول. وبطل أن يصدر عن جماد. فإن الجماد لا يوصف بالفاعل. وبطل أن يصدر عن مخلوق حي طبيعة أو غيرها، فإننا نقول: الطبيعة ما معناها فلا تخلو أن تكون جماداً أو حياً. فإن كان جماداً كان القول فيه ما تقدم، وإن كان حياً قلنا هذا الحي لا يخلو أن يكون له فاعل أو لا فاعل له.

فإن قيل: له فاعل آخر فالطبيعة كآدم في افتقارها إلى محدث. وإن كانت الطبيعة حية لا فاعل لها ولا علة فهي الإله فأسقطوا لفظ الطبيعة وقولوا إله. فهو الذي نريد بيانه، فإن حوادث لا أولية لها محال إلا إذا قلنا فعلت الطبيعة طبيعة فذلك متنف فلا بد من استناد الحوادث إلى مبدأ لا علة له وليس بمفعول أصلاً. وهذا يبطل اعتقاد من يقول آدم من آدم آخر.

قلنا: نتبعه فيلزمه التسلسل وهو محال فصح أن الشكل الإنساني تنتهض منه الدلالة على بارئه ومصوره مع ما فيه من العجائب الدالة على العالم فليس في العالم أمر غريب مشكل إلا وفيه مفتاح علمه. فالله تبارك وتعالى خلقه على مضاهاة العالم، فهو نسخة مختصرة منه. ومن تأمل أحوال الأنبياء ومعجزاتهم وكرامات الأولياء وما جعل الله سبحانه في قوى النفس بل يشاهده كل أحد من نفسه في المنامات التي تعلم بمغيبات الأمور وعاقبتها، وما يبصره الإنسان في النوم من السماء والأرض والبحار وسعتها. وهو لا يتسع بتقدير ما يبصره كما أنه يبصر السماء على سعتها بعين وهي في دور الدرهم. وهذا من الأمر العجيب علم أن لهذه العجائب مدبراً دبرها وصانعاً أتقنها، وعجائب الإنسان لا تحصى بل فيه من الخواص عجائب مما يستعمله الأطباء منه. فسيحان الفاطر العليم.

المعراج الثاني

ولما فرغنا في المعراج الأول من معاملة أصحابه بالسهل من الحكمة والقريب الظاهر من الدلالة التي لا يخفى نورها ولا يتلغم فيها إلا من جعل له الرأى المعكوس والمثل المتكوس: ﴿وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣]. فلنرتق إلى المعراج الثاني: وهذا المعراج لطبقتين: للمحققين الأذكياء والمتحذقين الأتقياء. وهو لتقرير النفس وهل هي باقية أم لا؟ وهذا المعراج كالقطب لسائر العلوم وله يجتهد المجتهدون ويعمل العاملون ولا فائدة أعظم منه، فإن نبوة الأنبياء والثواب والعقاب والجنة والنار وسائر أنباء الدنيا والآخرة المأخوذة عن الرسل لا تثبت متى أبطلت هذه المسألة، فإن النفس إذا لم يكن لها بقاء فجميع ما أخبرنا به وأطمعنا فيه فباطل وبحسب ما نشق به من هذه المسألة نجتهد. وبحسب ما يغيب عنا ننظر، وبهذه المسألة كفرت الزنادقة فإنهم اعتقدوا أن حقيقة الإنسان مزاج معتدل كالنبات متى اعتدلت قواه بقي، ومتى غلب عليه حر أو برد فسد ودثر. ثم لا ترتجى بعد ذلك موتاً ولا حياةً ولا نشوراً، فاستخفوا لذلك بالخلق واستهانوا بالأنبياء كقول أمية بن خلف لأحد الصحابة: لأوتين مالاً وللداء. وذلك لأنه استخف وقال أنتم تزعمون أنكم أصحاب أموال في الآخرة وسيكون لى هناك مال وسأقضيكم منه.

وعلى هذا المعراج يدور الناس فهو أس العلوم وإذا اضمحل فلا ثابت، ولذلك لم تبنه الرسل والله أعلم، لأن كلام غيرهم بين أن يقبل أو يرد أو يصدق أو يكذب، وكلام الرسل عليهم السلام ليس كذلك، فإن المسألة في نهاية الغموض والأذهان أكثرها ضعيفة فربما لم تفهم مقاصدهم فتعترض من قولهم على قولهم فلم يوردوا فيها إلا إشارات ورموزاً. وفي القرآن العزيز: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥].

[١٨٥]. وقال تعالى في عيسى عليه السلام: ﴿وَكَلَّمْتُهُ لَقَآهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]. وقال النبي ﷺ: «أَرْوَاحُ الشُّهَدَاءِ فِي حَوَاصِلِ طُيُورٍ خَضِرٍ». وهذه كلها ظاهرة عند العلماء مكشوفة وعند غيرهم معقولة، وقد اختلف الناس فيها على مر السنين والأيام، فزعم أفلاطون أن النفس والروح واحدة وهى النفس الكلية وأنها مع الأبدان كالشمس مع الأرض تنثر شعاعها على المواضع فيأخذ كل موضع نصيبه على قدره، وزعم أنها تألف الجسم بضرب من المناسبة بالطبع فإذا حصلت فيه ألفته وشغفت به ولا تزال فيه وليس هى عنده حالة فى الأجسام، وإنما هى كالمغناطيس مع الحديد فى الملازمة والانفعال ومناسبة الطبيعة. وليس أحدهما حالاً فى الثانى لكن يفعل له بضرب من واسطة خفية هى الطبع ولا تزال فيه إلى أن يفسد البدن، كما أن الحديد يخلق مع طول المدة فلا يقبل تجاذب المغناطيس. وزعم آخرون أن النفس عرض وأن حقيقة الحياة معنى يكون عند اعتدال المزاج، فإذا مات الإنسان فنت روحه وهؤلاء ذاهبون إلى أن النفس محدثة، وزعم أفلاطون أنها قديمة، وذهبت فرقة ثالثة إلى أنها محدثة عند حدوث البدن وهى مع ذلك لا تفتنى. ومن حقق من الفلاسفة على هذا المذهب والأكثر على مذهب أفلاطون. وسنكشف إن شاء الله تعالى غائلة مذهبهم فى المعراج الثالث: حدوث العالم الأعلى. فلنرسم ههنا ثلاثة فصول:

الفصل الأول: فى قوى النفس وعلة تحرك البدن بها.

الفصل الثانى: فى كون النفس جوهرًا غير متحيز قائمًا بنفسه مستغنيًا عن المحل.

الفصل الثالث: فى أن النفس لا تعدم وأنها باقية.

الفصل الأول فى قوى النفس وعلة تحرك البدن بها

ربما اعتقد من لا تحقيق لديه أن الشرع يزجر عن التعرض لهذا القدر فى تصحيح أو إبطال وليس فى الشرع دليل على ذلك وقوله سبحانه: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾. جواب مقنع إذا فهم الأمر بما هو عليه ولو أراد تعالى الزجر لذكر الحكم عليه وقد كشفنا عن القوى الجسمانية وهذا الجسم يجرى من النفس مجرى الثوب من الجسم، فإن الجسم يحرك الثوب بواسطة أعضائه، والنفس تحرك البدن بواسطة قوى خفية ومناسبة. وقوى النفس تظهر فى مواضع من البدن، وربما بلغت عشرًا نذكرها والنفس فى ذاتها واحدة وإنما ترجع التسمية إلى الآلة كقولنا سمع وبصر وشم وذوق ولمس. والنفس هى الذائقة الشامة المدركة، فهذه خمس قوى ظاهرة، والدليل على أن النفس هى المدركة دون هذه الأعضاء أن العروق متى حدث بها سد تنقطع اتصال النفس بها بطلت كالحذر والموت وهذا مشاهد لا يفتر إلى

دليل. والقوى تنقسم إلى قسمين إلى محرركة وإلى مدركة، والمدركة قسمان: ظاهرة وباطنة، فالظاهرة ما ذكرناه والباطنة ثلاث:

أحدهما: الخيالية والوهمية والفكرية، فالخيالية في مقدم الدماغ وراء القوة المبصرة خاصيتها بقاء صور الأشياء المرئية فيها بعد تغميض العين وانقطاع ما يدركه الحواس ويسمى الحس المشترك.

الثانية: الوهمية وهي التي تدرك المعاني، فالأولى مختصة بقوى المعاني وصورها وموادها. وهذه تحفظ المعاني دون صورها وموادها إذ تدرك الشاة عداوة الذئب مجردة فتفر عنه. والسخلة تدرك حنان الأم فتألفها ومحلها التجويف الأخير من الدماغ.

الثالثة: القوة المفكرة وشأنها أن تتركب الصور بعضها مع بعض. وهي في التجويف الأوسط بين حافظ الصور وحافظ المعاني فهي حائكة وهي المرادة برمز القائل:

رَجُلَانِ خِيَاطٌ وَآخِرُ حَائِكُ

متقابلان على السماك الأعزل

ما زال ينسج ذاك خرقه مدبر

ويخيط صاحبه ثياب المستقبل

ومواضع هذه القوى مبرهنة بصناعة الطب، فإن الآفات متى نزلت بهذه المواضع عذمت هذه المدركات، وزعموا أن القوة التي تنطبع فيها صور المحسوسات تحفظ تلك الصور فتبقى فيها بعد قبولها بحسب الحواس الخمس إذا تكرر ذلك عليها والشئ يحفظ الشئ بغير القوة التي بها يقبل إذ الماء يقبل الانطباع ولا يحفظ بخلاف الشمع فإنه يقبل بالرطوبة ويحفظ باليسس والحافظة تصون المتخيلة كما أن القوى الذاكرة تصون الحافظة. والقوى المحركة إما باعثة على الحركة. وإما مباشرة للحركة. فالباعثة هي القوة النزوعية الشوقية ومتى رأت أمراً يترغب فيه أو يترهب منه بعثت القوة المحركة المباشرة على الفعل، فتنبعث في الأعصاب والعضلات والرباطات من القلب. إما يبسط عن جهة المبدأ وإما يقبض إليه إذ هي إذا فرحت نشرت الدماء في العروق فكان الفرح. وإذا حزنت انجذبت فانجذب الروح الحيواني إلى القلب فاغتتم وحزن. ثم من شأن النفس إدراك المعلومات الغيبة. ولها قوتان إما عملية وإما علمية. فالعملية قوة هي مبدأ محرك لبدن الإنسان إلى الصناعات الإنسانية. وأما العلمية فهي المدركة لحقائق العلوم مجردة عن المادة والصورة. وهي القضايا الكلية المجردة وهي للعقل وبهذه القوة تتلقف عن الملائكة العلوم. وبالقوة الثانية تصلح ما وكلت به من الأمور الجسمية. وهذه الأمور كلها محسوسة يستند برهانها إلى الحس فلا نطول بتمهيده كما أن ما ذكرناه من الجسمية أكثرها محسوس وما

غاب فقلدنا فيه المعتنين بالتشريح على أنه أكثر ما يوصف. وإذا فهمت الجسم والقوى الحيوانية وأن النفس هي المحركة الباعثة وأن قواها باعتبار الإضافة إلى المواضع كان كالثوب الواحد يسمى موضع منه كمّا وموضع منه طوقاً وموضع منه جيّاً . وقد قدمنا أن لها قوتين عملية وعلمية. وأن العلمية مستعدة لقبول العلوم إلى ما لا يتناهى بالقوة وأن الجسم منفعل للقوى المحركة والمحركة العملية تحت هذه العلمية الشوقية النزوعية . ومنها مبدأ الفعل إلى أن يبرز ويظهر.

فإن قيل: فلم لا ترى النفس فإن في رؤيتها ما يدل على صحة وجودها وهلا تخيلناها.

قلنا: فهاتان مسألتان أحدهما لم لا ترى، والثانية لم لا تتخيل. فالجواب عن أحدهما وهي لم لا ترى بثلاثة أجوبة:

أحدهما: أن كل موجود ليس من شرطه أن يرى. إذ صحة وجود الموجود لا تستدعى أن يكون مرئياً فإن الأحوال اللازمة للشيء إما أن تكون ذاتية وإما أن تكون عرضية، والموجود من الأحوال اللازمة ذاتي وكونه مرئياً عرضي له إذ يثبت وجود الموجود مع عدم من يراه، ومع ذلك يثبت الموجود ولا يبطل وجود عدم الرائي له. والدليل على ذلك وجود الباري سبحانه وتعالى في الأزل لا إلى نهاية ولم ير حتى الآن وذلك لا يبطل وجوده. نعم يستدعى الوجود أن يثبت له ما يصح وجوده والشيء قد يستدل عليه إما بقضايا عقلية وإما بأثر يثبت للحس فيقضى عليه.

وقد شاهدنا آثار النفس ووجود أنفسنا بالضرورة، وعلمنا أن في أجسامنا معنى يزيد عليها بالضرورة إذ يبقى الجسم ولا روح له ويكون الجنين تاماً في الشهر الرابع ولا روح له. الجواب الثاني: أن المرئي يجب أن يكون من الرائي في جهة وعلى مسافة ويكون قابلاً للألوان إذ هي العلة في إظهار المبصرات. وإننا قلنا إن النفس لا تقبل الألوان إذ اللون مركب من أمور تجتمع.

الجواب الثالث: أن المرئي لا بدّ أن يكون في حيز، وسنقيم الدليل على أن القوة العقلية لا حيز لها.

الفصل الثاني في كون النفس جوهرًا

النفس جوهر قائم بنفسه ولا بدّ من كشف هذه العبارة. فنقول: على جهات فيقال للقوة الغازية نفس وكذلك المنمية وكذلك النباتية. وهذه أنفس وليست المراد في هذا الغرض. فأول النفوس النباتية ثم الغازية ثم النامية ثم الحيوانية. وهذه أول مراتب خروج

فعل النفس من القوة إلى الفعل، فالنفوس الحيوانية هي كمال جسم طبيعي بها يحس ويتحرك، والبهيمة والإنسان يشتركان في هذه النفس، وهذه النفس، هي حرارة مودعة في النطفة، ودم الطمث المجتمع في الرحم لها كالقالب، فإذا أسقط المنى على بقية دم يجتمع في الرحم انتشر عليه كالنتق في اللبن وعقده بحره فسخن وامتد بالحر من خارج وتزايدت الحرارة الغريزية. فأول ما يتكون القلب ثم تنتشر من العروق والعصب وينتشر ذلك الجزء فيه إلى أن تكمل أعضاء الجنين، ومن يوم تسقط النطفة في الرحم إلى يوم خروجها مقدار ما تقطع الشمس ثلاثة أرباع الفلك. والنطفة تستمد الحر من جهة الأم والأم من الأغذية، فإذا دخلت في الشهر التاسع صارت كالمفتول الحشن المشرب بالزيت الصافي في شدة الملاءمة والتأني للاشتعال. وهذا مثل بل الأمر أغمض وأدق.

فالنفس الحيوانية لباب الغذاء والنباتات والعناصر، فإذا بلغت هذه الرتبة استحققت من الجود الإلهي نفساً. فحينئذ يوجد الرب تعالى قوة من عالم الأمر كما قال تعالى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]. وقال تعالى: ﴿رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]. وقال تعالى: ﴿فَإِذَا سُوِيَتْهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]. والعالم من محدب الفلك التاسع من الصفحة التي تلي جهة فوق والتي تلي أقدامنا إلينا مملوءة جنوداً وملائكة: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١]. وقد تبرهن في العلم الطبيعي أنه لا يجوز أن يكون عالم خارج الكرة التاسعة، وأن لا خلاء البتة وأن كل موجود للبارئ تعالى فهو داخل في جوف هذه الكرة. فأما الأجسام فهي تستحيل عن العناصر الأربعة فكل ما تحت مقعر فلك القمر مستحيل متغير، والعناصر يستحيل بعضها إلى بعض وما عدا ذلك فهو جواهر من حوادث أخر، والنفس من جنس تلك الجواهر لا من العناصر فهي روحانية محضة وهي نفس صغيرة موازية لنفس العالم الكبير.

وقد تكرر منا أن الإنسان موجود على مضاهاة العالم، فالنفس جوهر روحاني لطيف ولا يجب أن ينكر المنكر ذلك وهو يشاهد شعاع الشمس وروحانيته وبساطته، حتى أن قرصها يكون بالمغرب وشعاعها بالمشرق فما إلا أن تغيب خلف جبل فينقطع الشعاع الذي بالمشرق يلازمان. ولو كان جسمًا لما انقطع ذلك آحاد السنين، وكذلك إذا أخذت مرآة وعكست بها الشعاع انعكس ذلك إلى حيث شئت، ثم تقطعه عن موضع عكسته إليه لا في زمان، وجوهر الشعاع بالإضافة إلى جوهر النفس كثيف فليس في العالم موضع بيت ولا زاوية إلا وهو معمور بما لا يعلمه إلا الله تعالى. ولذلك أمر النبي ﷺ بالستر في الخلوة وهو أن يجمع الرجل امرأته عريانين، وقد قال تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]. وقال تعالى في الإنسان: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]. فالأرواح

مشحون بها العالم. وإنما نبهنا على ذلك تنبيهاً أن للنفس شبه عنصر تكون منه يناسب لطاقتها فإذا تأتت الروح الحيوانية أوجد الله تعالى نفساً جوهرًا لطيفاً روحانيًا عالمًا بالقوة في طبائعه أن يعلم الأمور ويقل بارئه، فيتشبه بهذا الجسم ويشغل به وينشأ معه حتى لا يعرف سواه ويشهد إلهه وحرصه عليه من الله تعالى فيحرك الأجسام. وذلك كمثّل الحديد فإنه يكون جمادًا لا يتحرك فإذا انضاف إليه أمر يقوى طبيعته وخاصيته قوى الأثر فيه، ويأتى المحل لفعل النفس الكلية فحركت الحديد فجري ودار وتراه كالحى فلا يزال على تلك الحال حتى ينخرم ذلك الفطام وتزول تلك الملائكة، فلا تزال هذه النفس مع هذا الجسم وتمدها الملائكة من خارج بنطق على أنه لا يعرفه إلا العلماء، وقد أخبر الشارع عليه السلام: أن الخير من الملائكة والشر من الشيطان فلا بد من أثر يحصل على الملائكة.

ولما كانت النفس روحانية قبلت عن الروحاني وتأثرت عنه. فلولا العقول المعبر عنها بالملائكة الممدة للنفوس من خارج لما عقلت معقولاً البتة فإن النفس عالمة بالقوة فقط والملائكة تخرج ما فى القوة إلى الفعل حتى يصيرها عالمة بالفعل فأعلى طبقة فى الاستمداد الأنبياء ﷺ، ثم من يليهم. وذلك بحسب تهذيب النفس والعكوف على هذه الجنة وهذا هو المعنى بقوله تعالى: ﴿إِذْ أَيْدُتْكَ رُوحُ الْقُدُسِ﴾ [المائدة: ١١٠]. وقال تعالى فى الأولياء: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]. الناس فى الأخذ من الملك تفاوتًا لا نهاية له ومن الناس من لا يأخذ شيئًا وهم المرادون بقوله تعالى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤]. وإنما أوجد الله سبحانه النفس لامتحان الأدمى، ولو أوجدها مبرأة من المادة لم يكن منها عصيان فجعلها فى مادة كما قال تعالى: ﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤]. وذلك أن الملائكة عرفت أن الموجود فى مادة يعصى فقالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: ٣٠]. فالنفس تكتسب فى بدنها الكمال لكى تلحق بالملائكة أو الشياطين إما بالأعلى أو بالأخس. ثم هى من بعد ذلك حية لأن كونها موجودة مع البدن لا يدل على عدمها بعدم البدن فإن عنصريهما مختلفان.

والدليل على ذلك أن نفوس الملائكة وذوات الأفلاك لا تتغير إلا أن يريد بارئها والأفلاك تقبله بجواهرها، ولأن الفناء هو انحلال التركيب والنفس بسيطة لا مركبة والدليل عليه علمها بالأمور العقلية والمغيبية كالنبوة والكهانة، ولا يصح البتة أن يعقل الجسم باتفاق العلماء والعقلاء والمزاج عبارة عن اعتدال الأخلاط فى الجسم والأخلاط جسم فيستحيل أن تكون مدركة عاقلة. وإنما العاقل المدرك جوهر يناسب جوهر الملائكة وكل جنس فلا يلائم إلا جنسه. ولما كان الجسم كثيفًا صرف فى الخدمة والحركات والألوان الجسمانية، ولما

كانت . النفس لطيفة أعدت للإرادات والقدر والعلوم حالة فى النفس ، والعلم لا ينقسم فمحله لا ينقسم ولأن الجسم لو كانت حركته منه للزم فى الفلك أن تكون حركته منه ، وقد تبرهن أن حركته من نفس محرّكة ، وكل متحرك فلا يكون محرّكاً نفسه أصلاً ويبطل أن يحركه جسم آخر إذ لو حركه جسم لاستبد هو بالفعل فيبقى أن يحركه غير جسم وغير الجسم لا تركيب فيه ، وما يفسد فإنما يفسد لاجتماعه من متنافرات فينحل .

وقد تقدم أن النفس لا مركبة ، فالنفس تنحل وما لا ينحل يبقى فالنفس تبقى . ثم نقول : جميع ما هو جوهر فهو إما قائم بنفسه . وإما على ما يعتقده المتكلمون فإن الجواهر عندهم متماثلة ولا فرق بين جوهر النفس وجوهر الجسم . وإنما تختلف الجواهر عندهم بالأعراض ويستحيل أن يكون الجوهر عندهم يحل فى الجوهر أويقوم به ، فلو كان الجسم جوهرًا والنفس جوهرًا لم يصح أن تكون النفس صفة للجسم ولا أولى منه لتماثلها فى الجوهرية . وإذا بطل أن تكون جوهرًا أو عرضًا لم يبق أن تكون جوهرًا قائمًا بنفسه ليست بعرض ولا بجوهر .

فإن قيل : لا يعقل فى العقل إلا جوهر أو عرض . وأما جوهر ثالث فلا يدرك . قلنا : هذا إلا أن سخف بل ليس فى العقل حصر يدل على ذلك ، وإنما أوجب تلك القسمة المشاهدة من حيث لم تشاهد إلا عرضًا وجوهرًا وهذا قياس التمثيل وهو قياس باطل ، وسنعد كتابًا لتقرير البراهين إن ساعدت الأقدار بحول الله تعالى . وإذا ثبت وجود معنى ثالث بالبرهان .

قلنا : هذا المعنى لا يخلو أن يجب له المحل أو يجوز عليه أو يستحيل . وبطل أن يجب له ، فإن الواجب العقلى لا يفتقر إلى مخصص وذلك يلزم أن يكون النفس أبدًا غير خالية من محل ونحن نشاهد تركها للبدن فلا بد من مدة تمر عليها لا تكون فيها فى محل . هذا لو قلنا إنها تنتقل من هذا الجسم إلى جسم ، فنقول ما بين الانتقالين لا تكون فى جسم والحكم الواجب لا ينتقض فى زمان ما . ثم نقول : من زعم أنها تنتقل إلى محل فعليه الدليل وهذا لا يقوم عليه دليل البتة وإذا بطل أن يكون المحل واجبًا لها بقى أن يقال جائز عليها ، وما جاز على الشئ افتقر إلى مخصص والمخصص لا يؤثر فى محل إلا أن يكون المحل قابلاً للتأثير ، وقد قدمنا أن النفس يستحيل انطباعها فى الجسم فصح وثبت أنها يستحيل عليها المحل .

الفصل الثالث فى أن النفس لا تعدم وأنها باقية

وقد قدمنا اختلاف الفرق فى ماهية النفس وتقدم مذهب كل فريق ، والذى نخص

به الآن هذه المسألة أن نقول: تنحصر المذاهب في مذهبين: إما أن يقال إن النفس قديمة على مذهب أفلاطون فإن الباري تعالى عنده علة وجودها والمعلول عنده لا ينعدم إلا بانعدام علته والباري تعالى لا ينعدم فالتنفس لا تنعدم هذا مذهبه.

وذهب طائفة من محققيهم أن النفس محدثة وهو مذهب ابن سينا، ولكن اتفق الكل على أنها لا تنعدم وبذلك أخبرت الأنبياء عليهم السلام. وقال تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]. وقال سبحانه في نفس الكافر: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ [الأعلى: ١٣ و١٤]. وقال تعالى في أهل الجنة: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦]. فإذا هما طرفان:

أحدهما: عدمها واتفق المؤلف والمخالف على أنها لا تنعدم حاشا طائفة من الدهرية لا التفات إليهم.

الطرف الثاني: وهو ابتداؤها. فذهب الإسلاميون والقائلون بالشرائع إلى أنها محدثة لها ابتداء لكنها جوهر لا يقبل العدم. وذهب طائفة من الفلاسفة إلى أنها محدثة ولكن مذهبهم يعود إلى مذهب أفلاطون. وذلك معنى الحدوث عندهم انتقال ماهية الجوهر كالماء إذا أشعل تحته النار ففنى فلم يبق عندهم تحقيقاً، لكن الماء عندهم استحالة هواء وكذلك الهواء إذا استحالة ناراً فالحدوث عندهم عبارة عن تغيير حال الجوهر. وإذا فهت هذا من مذهبهم فحدوث النفس عندهم عبارة عن انتقال جوهرها من حالة إلى حالة كانتقال الماء إلى الهواء والذي يرجع إليه مذهبهم والله أعلم أن العناصر الحاصلة في مقعر فلك القمر المنفعلة عن الأفلاك تولد النفس منها. وحاصل ذلك راجع إلى أشعة الكواكب ولكن عندهم بين النفوس والأجسام مناسبة وعلاقة لا بد منها. وذلك يكون ابتداء الجسم للكائن من الأغذية بأن تكون تلك الأغذية تنقسم ما بين البروج، فإذا انفصل الجسم وخرج إلى صفحة العالم من طالع مخصوص انجذرت تلك الأشعة التي للكواكب إلى الجسم بمناسبة مختصة من جهة مختصة بالطبع، وعلى هذا بنا آراء الطلسمات، فإن ابن آدم عندهم طلسم فيحتالون بأبخرة وعقاقير وجواهر مختصة من جواهر الأرض ثلاث طيعة الكواكب والحب والمنافرة عندهم على قدر تناسب الطبيعة ولهم في هذا كلام طويل. والذي يقوم عليه البرهان أن النفس حادثة إذ الباري تعالى ووصوف بالاعتقاد على خلق جواهر لاتعدم. وسنورد إن شاء الله تعالى أصل مذاهب المعراج الثالث في حدوث العالم العلوي فلا معنى لإيراد ذلك في هذه المسألة فلتتكلم على أنها لا تعدم. فنقول: الشيء لا يوصف بالعدم ما لم يقل إنه قابل للعدم. وإذا كانت النفس قابلة للعدم فلا تخلو أن يكون

ذلك فى طبعها ويكون العدم ذاتياً له . وإما أن تعدم لاختلال شرط فى وجودها . وإما أن تعدم لإرادة بارئها أن تعدم . وبطل إن يكون العدم من صفات ذاتها إذ ذلك يؤدى إلى أن تبقى زمانين وهو محال وبطل أن يقال هى باقية بشرط إذ قدمنا أن القائم بنفسه لا يفتقر إلى شرط . وبطل أن يقال تعدم لإرادة بارئها فإن إرادة بارئها لا يعلم إلا من جهة الرسل عليهم السلام وقد أختبرت الرسل عليهم السلام إنها لا تعدم والله ولى الهداية .

المعراج الثالث

لم يختلف أحد من ذوى العقول أن الصور الجسمانية الحادثة فى عالم الكون والفساد حادثة مفتقرة إلى علة فى وجودها إما بارئ وإما طبيعة على ما قدمناه وعالم الحس والشهادة والكون والفساد كل ما حواه فلك القمر وحصل فى مقعده . واختلف فى العوالم العلوية وهى نفوس الأفلاك وعقولها وما فيها من الكواكب وغيرها . فأطبقت الفلاسفة على قدم ذلك بلا خلاف فى الاعتقاد . واختلف عبارتهم فى التغيير عن حصولها عن البارئ تعالى وهو المبدأ عندهم ومجرى المبدأ الثانى الذى هو علة لما تحته من البارئ سبحانه فجرى النور من الشمس ونور الشمس ضرورى الوجود معها فلا ينعدم . والبارئ سبحانه عندهم علة وهو معه كالمعنى الطبيعى وغير متقدم عليه التقدم الطبيعى ، بل معنى تقدمه عليه بالمرتبة كتقدم الملك على الوزير والوزير على الحاجب ، ثم سموه بعد ذلك حدوثاً وفعلًا وفيضاً وكل على سبيل المجاز لا على الحقيقة .

والعالم عندهم ينقسم إلى قسمين : قائم بنفسه وغير قائم بنفسه . فما ليس قائماً بنفسه هى الأعراض وحدوثها عندهم عن دوران الفلك والانتقالات فتسرى الأدوار من شئ إلى شئ وتكتسب الجواهر بذلك أحوالاً وما هو قائم بنفسه منقسم إلى ثلاثة أقسام : أجسام وهى أخس الجواهر وعقول أشرف الموجودات ونفوس وهى واسطة بين الأجسام والعقول وهى فى حكم الرابطة بين العقول والأجسام كالحرف الرابط بين الاسم والفعل والكلمة وهى غير مؤثرات فى الأجسام . ثم الأجسام عشرة تسع سموات والعاشر العناصر التى هى حشو فلك القمر . ثم السموات التسع حية عندهم ناطقة ولها ترتيب ودرجات وهو أن البارئ تعالى عن قولهم فاض عنه على الطريق التى ذكرناها العقل الأول وهو العلم ، والكلمة عند أكثرهم وهو جوهر قائم بنفسه ليس بجسم ولا هو منقطع فى جسم يعرف نفسه ويعرف بارئه وهو ملك . وربما زعموا أنه هو القلم . ثم لزم عن وجوده ثلاثة أشياء : عقل ونفس والفلك والأقصى وهو التاسع وهو السماء وجرمها ، ثم لزم من العقل الثانى عقل ثالث ونفس وفلك الكواكب الثابتة وجرمه ، ولزم عن العقل الثالث عقل رابع ونفس

فلك زحل وجرمه، ولزم عن العقل الرابع عقل خامس ونفس وفلك المشتري وجرمه هكذا إلى فلك القمر، ثم ما في حشو فلك القمر ثم المواد التي تسير في سبب حركات الكواكب امتزاجات مختلفة تنفعل منها المعادن والحيوانات والنباتات، فالعقول عشرة والأفلاك تسعة ومجموع ذلك تسعة عشر. وزعم بعضهم أن ذلك هو المراد بقوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ١٣٠]. وزعم بعضهم أن ذلك الاثنى عشر برجاً والسبع للدارى وإلى هذا يرجع حقيقة مذهبهم وعليه مدار سائر مذاهبهم فى كل فن، واتفقوا على أن الله تعالى واحد وحدانية لا تقبل الانقسام لا بالحس ولا بالعقل ولا غير ذلك، وأنه لا معنى له يزيد على ذاته من علم أو قدرة أو غير ذلك. هذا هو مذهب المحققين منهم الذى اتفقوا عليه.

وما يظهر من الاختلاف فى أقوالهم فى العالم كتحرير جالينوس حيث قال: لا أعلم قديماً أو حادثاً فقد قال الفارابى من محققهم أو معنى ذلك أن العالم يتعارض عليه فهو ضربان لانقسامه فى نفسه إلى القديم والحادث. فإذا انفرد الكلام ارتفع الغلط. فمعنى قولهم العالم محدث له معنيان: أحدهما حقيقة، والآخر مجاز. فأما ما هو حقيقة فهو تركيب الصور فى عالم الكون والفساد من المادة. وأما المجاز فتسميتهم العلة الأولى حدوثاً وفضلاً وذلك راجع إلى تسمية مجردة، فإنه لا يصح عندهم أن يصدر حادث من قديم البتة. ولنرسم فصلين أحدهما يقتضى الدلالة على أن العالم محدث، ويتضمن الثانى الكشف عن أدلتهم فى أن السماء حية.

الفصل الأول

لهم على مذهبهم أدلة نوردها ونفضل عنها قالوا يستحيل أن يصدر حادث عن قديم حدوثاً لا واسطة له لأن الإله إذا فرضنا وجوده فى الأزل موجود معه البتة والموجودات لم تصدر منه لأن إيجادها لم يظهر به بل كان عنده حيز الإمكان المجرد، ثم إنه أحدث العالم فإحداثه لا يخلو من حالين: إما أن يكون بقى على حالته الأولى، وإما أن يكون حدث له صفة تقتضى الإحداث. وذلك يلزم السؤال. بلم؟ فيقال: لم خصص هذا الوقت بالفعل دون الوقت السابق أو يحال الأمر على فقد آله ووجودها، ويبطل أن يكون لإرادة حادثة فإن الحادث لا يحل التقديم ويبطل أن يخلقها فى محل ثم يريد بها وكل هذا باطل. وأما قولهم إنه لم يفعل ثم فعل فذلك يوجب تغيير حال.

قلنا: ذلك فإنه تعالى لم يزال عالماً ولا يزال، ومقتضى علمه إيجاد الخلق فى المبدأ الذى أوجدتهم فيه وقصد إلى خلقهم حين ابتداء خلقهم، وذلك راجع إلى إظهار الفعل

وليس من شرط العالم إذا كان قادراً أن يلازم المعلوم والمقدور. والبارئ تعالى لا يقال له لم، فيسقط ما موهوا به، فإن قالوا: البارئ تعالى لا علم له. قلنا: بل هو عالم لا يتغير عما علم في وقت ما لا في الماضي ولا في المستقبل كما يدل عليه، ومن الدليل على حدوث هذا العالم أن في القول يقدمه إثبات حوادث لا نهاية لها. فلك الشمس يدور في سنة، وفلك زحل في ثلاثين سنة، فتقع أدوار الشمس في زحل في ثلث العشر، وتقع أدوار الشمس في أدوار المشتري في نصف السدس، فإنه يقع مدة اثنتي عشرة سنة، فإذا كانت دورات زحل لا نهاية لها ولا أعداد، وكذلك الشمس وكذلك المشتري فذلك يبطل أن تقع الشمس لأحدهما في التكسير على ما وصفنا، بل فلك الكواكب الذي يدور عندهم في ستة وثلاثين ألف سنة مرة. ثم نقول أعداد هذه الدورات لا تنفك أن تكون شفعاً أو وترًا أو شفعاً ووترًا أو لا شفعاً ولا وتر وبطل أن يقال لا شفعاً ولا وتر، فإن العداد إما شفعاً وإما وتر، وقد صححت هذه المقدمة في المنطق، وكذلك إن قلتم شفعاً ووترًا، فإن قلتم شفعاً فما لا نهاية له لا يعوزه واحد يصير العدد وترًا ومحملاً أن يعوزه وإن قيل وترًا ثبتت النهاية.

فإن قيل: ما لا يتناهى لا يقبل الإنصاف بالشفعاً والوتر.

قلنا: هذا محال إذ جملة قامت من سدس وعشر تقبل ذلك بالضرورة وغاية كلامهم مطالبة البارئ سبحانه بما خص ووقت المبدأ من غيره، وهذا الاعتراض لا يعقل له مناسبة ولا يلزم بحال، فكل ما يهذون به يحمل على العلم والإرادة على أنا نقول ربما الأصلح بهم خلقهم في الوقت الذي وجدوا فيه.

الفصل الثاني

وهذا الفصل ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: في ذهابهم إلى أن السماء حية.

والثاني: قولهم إن السماء عالمة بجزئيات العالم.

والثالث: في ترتيب الحركات.

قالوا: السماء حية ولها نفس: نسبة نفسها إلى جسمها كنسبة أنفسنا إلى أجسامنا. وكما تنقسم حركاتنا إلى الطبيعية والإرادية كذلك حركة هذه إراديتها وطبيعتها قصدتها عبادة رب العزة والتقرب منه إذ كل تحرك إرادى لغرض إذ بذلك يفارق العاقل سائر الحيوان. ثم قصد التقرب الغرض به عندهم التشبه بالبارئ تعالى في الصفات لا في الذات، فإن الكمال الأعظم والبهاء الأتم والجلود الأفخم لله رب العالمين. وكل وجود بالإضافة إلى وجوده

ناقص، والملك أقرب إليه ونعني بصفات البارئ تعالى العلم والحلم والجود والرحمة والنزاهة عن الظلم إلى غير ذلك. والإنسان متى استعمل هذه الصفات قرب من الملك فهو قرب مناسبة في الخلق والصفات لا في المكان وكذلك الملائكة مع بارئهم قالوا: والمنتهى طبقة الآدميين التشبه بالملائكة. والملائكة عندهم عبارة عن النفوس المحركة للسماوات، قالوا: وكمالاتها تنقسم إلى ما بالقوة وإلى ما بالفعل، فما هو بالفعل كونها على شكل كرى وذلك بالفعل حاضر أبداً وما لها بالقوة الهيئة في الوضع والأين فكل وضع ممكن لها، وما لم يمكنها فلعدم ثباتها تحركت تبغيها فلا تزال تطلب وضعاً بعد وضع، وإنما قصده التشبه ببارئها في صفات الكمال فهو يتحرك لإفاضة الجود على ماتحته من العوالم إذ ليست تختلف في التثليث والتربيع والمقابلة واختلاف الطوابع. وهذا الكلام لا يقوم عليه برهان، فإن الحركة المشرقية هلا كانت مغربية وهلا كانت المغربية مشرقية. فأما عنوان أدلتهم في أنها حية فزعموا أن السماء متحركة.

قالوا: وهذا معلوم بالحس والضرورة وكل جسم متحرك فله محرك ولا بد. وهذه مقدمة أخرى إذ لو تحرك الجسم بمجرد كونه جسماً لكانت الأجسام كلها متحركة، والمحرك لها إما أن يكون طبيعة لها كهوى الحجر إلى أسفل. وإما أن يكون المحرك لها خارجاً عنها كرمى الحجر إلى فوق فيكون قاسراً له على ذلك. وإما أن تتحرك بإرادتها ويطلب أن تكون حركتها قسرية، لأن محركها إما جسم فيلزم فيه ما لزم في هذا، وإما أن نقول يحركها الله تعالى بغير واسطة. قالوا: وذلك محال لأنه لو حركه من حيث إنه خالقه للزم أن يحرك كل جسم فلا بد من اختصاص الحركة بمزية، ولا يمكن أن يقال تحركها بالإرادة لأن إرادته تناسب الأجسام نسبة واحدة، فلم خصت هذه بالتحرك دون غيرها والحركة الطبيعية فيها محال لأن الطبيعة تلزم ضرباً واحداً. ثم الحركة الدورية لا يصح فيها فإن كلاً مضروب عنه فلا يلزم عودها إليه فتساوى الأماكن، ونحن نسلم جميع ما ذلك ذكرنا حاشا قولهم يبطل أن تتحرك لإرادة الله إذ يلزم ذلك في شكل السماء وتحركها على نقطتين، ولم اختصت بهذه الصورة.

القسم الثاني: قالوا إذ صح أن السماء متحركة بالإرادة فهي عالمة مطلعة على جزئيات العالم، قالوا: والمراد باللوح المحفوظ نفوس السماوات وأن انتقاش جزئيات المعلومات وما فيها كانتقاش المعلومات في القوة العاقلة في الإنسان، قالوا: والملائكة السماويات نفوس السماوات والكروبيون المقربون العقول المجردة التي هي جواهر قائمة لا تتحيز ولا تتصرف في الأجسام، واستدلوا على أن السماء عالمة بالجزئيات، بأن قالوا: الحركة الدورية إرادية والإرادة تتبع المراد. والمراد الكلى لا يتوجه إليه الإرادة الكلية والإرادة

الكلية لا يصدر منها شيء، فإن كل ما خرج إلى الفعل موجود وجزئي ونسبة الإرادة الكلية إلى الجزئيات على وتيرة واحدة فلا يصدر عنها شيء جزئي، بل لابد من إرادة جزئية للحركة المعينة وذلك يلزم تصوره لتلك الحركات الجزئية بقوة جسمانية إذ من ضرورة كل إرادة تصور مرادها، وإذا ثبت تصورها الجزئيات علمت ما يلزم منها من اختلاف النسب من الأرض مع اختلاف أجزائه في الطلوع والغروب والاستواء، فإذا الحركات السببية للمسببات سلاسل تنتهي إلى الحركة السماوية الإرادية والإنسان إنما لا يعلم مايقع في المستقبل بجهله بالأسباب، وهذا كله باطل في حق السماء فإنه موجود إلى تتابع حوادث لا نهاية لها وهذا محال. نعم يصح هذا في حق الباري تعالى من حيث إن المعلومات عنده على وتيرة واحدة تابعة لإرادته وعلمه، وذلك لا يلزمه على شكل يوجب له ذلك أو دوران وما لزم عن شكل ودور افتقر إلى مريد موجود لذات الشكل والدور فمريده بالعلم أولاً ويبطل تساوى الخالق والمخلوق في العلم. فإنه إذا علم الفلك لوازم الحركات إلى ما لا نهاية له وعلم الباري سبحانه لوازمها إلى ما لا نهاية له، فلا يخلو علمهما لها إما أن يتطابقا أو يتضادا، ومتى تطابقا أو تضادا فهو نقصان لمن يستحق الكمال الأتم، وقد اتفقوا على أن الباري تعالى منفرد بذلك.

القسم الثالث: ما ذكرناه في القسمين السابقين ينقسم إلى ما لا يصح ولا يقوم عليه برهان وإلى مايقوم عليه برهان، كعلمنا أن السموات متحركة وأن الحركات مختلفة في التغريب والتشريق واختلاف المطالع والغارب وتعلق الحوادث بذلك، لكننا نزع أن ذلك تابع لإرادة الباري سبحانه وعلمه في كل دقيقة من الزمان وهم يزعمون أن السماء ونفوس الأفلاك مستقلة بذلك من جهة إرادتها وعلمها، فنجعل هذا القسم ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في أن الله سبحانه عالم بالمعلومات.

الفصل الثاني: أنه مريد للكائنات.

الفصل الثالث: في غرض القسم في ترتيب الحركات.

الفصل الأول في أن الله سبحانه عالم بالمعلومات

اتفق المثبتون للصانع على أن الله تعالى عالم، واختلفوا فيما هو به عالم وهل علمه زائد عليه أم لا. وهذا الاتفاق في إثبات العلم كاف ونزيده بياناً أن تقول لا يخلو العالم أن يكون له محدث أو لا محدث له، فإن لم يكن له محدث بطل بما قدمناه. وإن كان له محدث لم يخل أن يحدثه وهو عالم به أو غير عالم به. فإن قيل: أحدثه ولا علم له به فهو إما مقهور أو ذاهل وهذا باطل إذ ذاك محال وقد تقدم ما ينفيه فلم يبق إلا أنه عالم.

فإن قيل : هو عالم ولكن بالكليات، وأما بالجزئيات فذلك يوجب تجدد علمه بتجدد الوارد وذلك باطل، والذي يلزم في حدوث جزء منه، فإن الحدوث لا يختلف فلو صح أن تحدث خردلة دون علمه لجاز أن تحدث السماء دون علمه.

فإن قيل: سلمنا أن محدثًا لا يحدث وهو لا يعلم به، بل للملائكة الموكلين بذلك في علمهم بالمعلومات استقلال وهذا منتهى شبههم.

قلنا: ذلك محال فإن الباري سبحانه عندكم عقل محض ومن شرط العقل المحض المبرأ عن المادة أن لا يجهل معلومًا، وإنما طرأ الجهل على الإنسان من حيث هو في مادة فاشتغل بها عن غيرها. فنقول: قد علمتم أن السماء عالمة بالجزئيات فهلا أوجبتم ذلك لرب العزة على الوجه الذي أثبتموه للسماء؟ فإن قالوا: يلزم طرؤ الحوادث عليه. قلنا: لا يلزم لأن علمه قديم علم ما يكون من تركيبات العالم وانتقالاته إلى منتهى وعلى أصلكم من حيث علم الأسباب الأول يلزمه علمها وعلم توابعها وتوابع توابعها، فإن من علم علم المسبب وما من سبب إلا وله مسبب هكذا إلى منقطع السلسلة. ثم الحدوث والتغير يطرأ على الحوادث وهي جارية على ما علم فعلمه واحد لا يتغير وإنما تغيرت هي من حيث علم تغيرها في علمه أنها يترتب بعضها على بعض.

فإن قيل: فهل علمه زائد على ذاته أو هو عين ذاته؟

قلنا: ذهب المعتزلة إلى أن ذاته عين علمه، وذهبت الأشعرية وأكثر الفرق إلى أن علمه غير ذاته. والذي أعتقده أن الله سبحانه عالم وقد قام الدليل على علمه، فهذه مقدمة المقدمة الثانية إن ثبت أن إثبات كون العلم مغايرًا للذات محال، وذلك أن نقول لا يخلو العلم أن يكون نفس الذات وهذا لا نعتقده، أونقول إنه زائد عليها وهو مذهبكم. فإن كان زائدًا عليها فلا يخلو أن يستقل دون الذات بأن يكون واجب الوجود أو تكون الذات شرطًا فيه، فإن استقل دون الذات وكان قديمًا قائمًا بنفسه فهما إلهان الذات والعلم وذلك محال.

فإن قيل: الذات من شرطه؟

قلنا: لا يخلو أن يكون قديمًا أو محدثًا. فإن كان قديمًا بطل أن يكون القديم شرط القديم، وإن كان محدثًا فلا يخلو إما أن يقوم بذات الباري تعالى أو بغيره، فإن قام به لزم قيام الحوادث بذاته وهذا باطل وإن كان بغيره فالعلم إذاً ليس من صفات ذاته.

فإن قيل: فهذا إذاً نفس اعتقاد المعتزلة. قلت: نفارقهم بفضل وهو أن مذهبنا أن الله سبحانه عالم بالكليات والجزئيات ولا يطلق عليه لا علمه ذاته ولا غيرها لأن التحكم بإضافة اسم إلى الباري تعالى وإطلاقه طريقة الشرع، وليس في حكم الشرع ما يدل على

يكون قديماً يفتقر إلى شرط.

22

إلى الفعل فتغير حال المعلوم لا العلم.

إيقاع الله تعالى له وإيقاعه له هو المطلوب بالإرادة تابعة للعلم.

فإن قيل : فالمعلومات هل هي متناهية أو لا متناهية؟

فی علم الله تعالى .

فإن قيل : هذا مسلم ولكن السؤال هل الباري تعالى عالم بما لا يتناهى أم لا ؟
 قيل : هذا سؤال مستحيل من هذا الوجه فإن كل معلوم متناه فكان حاصل السؤال أن
 نقول كل غير متناه أم لا . وهذا انحراف عن صوب الصواب .

فإن قيل : فهل يقال يصلح أن يكون العلم حاصراً لما يتناهى أو لا ؟
 قلنا: العلم في نفسه لا يصح الاتصاف به متى فرض إلا مضافاً إلى معلوم وإلا بطلت
 خاصية العلم فمتى أضيف كان المعلوم منحصراً . فبقى أن يقال ذلك على وجه واحد وهو
 أن يكون العلم القديم يتعلق بأن عوالم تتعاقب وهي متى أضيفت إلى نفسها انحصرت ،
 ومتى أضيف الحصر والتناهى إلى علم الله تعالى بطل لأن العلم لا يقال فيه متناه أو
 غير متناه ، وهذا أصل الغلط فربما ظن من لا حقيقة عنده أن المعلومات متى كانت متناهية
 كان علم الله تعالى متناهياً ، وهيئات ما قدروا الله حق قدره ، فالمعلومات هي المتصفة
 بالنهاية من حيث تقبل التناهى حتى زعم أكثر المتكلمين أن الكيفيات لا يقال متناهية أو غير
 متناهية ، فكيف بعلم الباري تعالى ؟ فإنه ليس من قبيل الأعراض ولا من قبيل الجواهر ،
 فكيفما أدت المسألة رجع حكم النهاية إلى المعلوم لا إلى العلم وذلك لا نقص من قدر الله
 تعالى ولا يقال له بذلك عاجز .

الفصل الثالث في ترتيب الحركات

لا خفاء على ذى بصيرة أحاط علماً بما قرنا من افتقار العالم إلى الباري تعالى
 وإثبات العلم له ، فإن المعلوم لا يخرج عن العلم إذ ذرة في السموات أو في الأرض لا
 تتحرك أو تسكن إلا وهي مقيدة في علم الباري تعالى في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى
 وما من حركة ولا قبض ولا بسط ولا وسوسة ولا هاجس إلا والباري تعالى عالم بذلك
 الآن كعلمه في الأزل وكعلمه بعد انقضاء الفعل ، وكيف لا وقد قدمناه أن أكثر المنتمين إلى
 الحذف والعلم بالآله جل جلاله برهنوا على أن الفلك عالم بجزئيات العالم ، وقد أقرروا
 بأن الفلك مسخر لمدير عليهم قاصد بحركته التقرب لبارئه تعالى ، فمن أولى باتصاف الكمال
 السيد أو العبد فسيحانه ذى العرش المجيد والبطش الشديد ﴿ مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ
 عَتِيدٌ ﴾ [ق: ١٨] . وهو أدنى إلى عبده من جبل الوريد ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ
 رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ
 يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [المجادلة: ٧] . وقال تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُ
 مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ
 فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [الأنعام: ٥٩] . وهذه الآية من

الآى التى هى أم الكتاب، فذكر تعالى أن عنده مفاتيح الغيب . ومن قام عنده البرهان بما تقدم طلب معنى تحمل المفاتيح عليه، وقد اهتمت الفلاسفة إليه لو أضافوا ذلك إلى رب العزة، فإن الأسباب ومسبباتها علمها عز وجل ولا يصح أن يعلمها أولاً ثم لا يعلمها بعد حدوثها إذ ذاك يؤدى إلى تغيره، ويبطل أن يعلمها علماً كلياً ثم تستجد له علم عند حدوثها وذلك أيضاً باطل، وصح أن الله تعالى عالم بها قبل كونها علماً بدقائقها لا يعدوه، فلو صح أن يتعدها لخروج عن كونه عالماً بها. وإذا ثبت ذلك بحسب ما ترتب فى العلم ترتب فى الوجود فلا يعدو منها شئ علمه وإن أردت مثلاً فالخبز لا يخبز ما لم يكن عجينة، ولا يصح أن يكون عجينة ما لم يكون دقيقاً، ولا يصح أن يكون دقيقاً ما لم يكن قمحاً، ولا بد من طحنها ولا بد من حجر طحين ومن محرك للرحى وصفات المحرك. فهذه أسباب لازمة ضرورية لا بد منها، فهكذا فافهم البارئ مع علله تبارك وتعالى، فالأسباب هى المفاتيح والمسببات هى المفتوحات بها، ولا يصح أن يستولى عليها غيره ومن علم بعضها فبتعلمه ومن علم بعضاً لا يأتى عليه جميعاً كائناً من كان نبياً مرسلأ أو ملكاً مقرباً، وذكر تعالى الظلمة نهاية فى تعظيم علمه بالأشياء الغامضة التى فى غاية الغموض، وكذلك ذكر الرطب واليابس من حيث إن كل رطب يقتضى البارد والحر وكذلك لليابس إذ ذلك من ضرورته.

فالسماوات والأرض وما فيهما فى علمه وله المثل الأعلى كسفرة بين يدي أحدا يدير ما فيها بما يشاء وعلمه بجزئيات الأمور وما بينهما إلى علمه وقدرته أنزر وأحقر من نسبة السفرة إلى إحاطة علم بما لا يتقدر ولا يتناهى، وإنما هو ضرب مثل لكنه تعالى تقدر عن الجوارح والأدوات والمباشرة وكان اللائق بجلاله أن تفعل له الأشياء بمجرد قصوده لكونها، ولكن خص بعلمه وحكمته أن يكون العالم على نظام وترتيب ليترتب بعرضه على بعض، وهذا نعلمه بالضرورة ولا ينكر ولا يتمارى فيه ولا استحالة فيه. وإنما الممتنع أن يكون فى ملكه ما لا يريد أو يفعل شيئاً محدث دونه أو يحدث ما لا يعلم فى ملكه تعالى وتقدر عن ذلك سبحانه. وإذا حصلت ما تقدم علمت أن مبدأ الحركة منه تعالى إذ قام عندك برهان على جري العالم كله وترتيبه على السابق وأن علمه لا يتغير، وتقدم لك أن العالم متفعل له وأنه غير مباشر لذلك إذ ليس بجسم مقدر ولا بعرض ولا جوهر والعالم متفعل له، وذلك لازم للعالم لزوماً ضرورياً وهو تعالى مختار والحديد منطبع للمغناطيس بخاصية فيه. وهذا فى عالم الحس فما ظنك برب العزة ذى الجلال والكمال؟

وإذا فهمت هذا فاعلم أن الحركات ثلاثة: إما على الوسط كتحريك الأفلاك، وإما من الوسط كالهواء والأبخرة الصاعدة علواً، وإما إلى الوسط كحركة الحجر إلى أسفل يطلب

مركزه بطبع فيه . ثم هذه الحركة ضربان : ضرورية واختيارية ، ولها نسبتان : نسبة نفسها ونسبة إلى بارئها فمتى أضيف فعلها إلى بارئها فهو مختار لها بأجمعها ليس شئ منها إلا بتدبيره وحكمه وقضائه وحكمه له اقتضت كونها على جهة مخصوصة وزمان معين وشخص معين تقدمت تلك الحركة أو تأخرت كانت بالقوة أو بالفعل . وهذا لازم ضرورة .

وأما النسبة الثانية وهى نسبتها إلى المتحركين فتقسم ثلاثة أقسام : إما مختارة وهذا يختص بالحيوان ، وإما مضطرة وهذا يشمل الجماد والحيوان وهو إما ملازم وإما عرضى .

فأما الأفعال المختارة فهى موقوفة على إشارة النفس وتحركها والأشياء التى تحت النفس طائفة لها انطباع النفس لبارئها جعل ذلك فى طبيعة الخلقة والنفس منفعة بإشارة العقل والعقل منفعل لبارئه تعالى . وأما نفوس الملائكة فحركاتهم الاختيارية عن عقولهم وعقولهم عن بارئهم فلا عصيان فى أفعالهم البتة كما قال الله تعالى : ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم : ٦٦] . فهم أبداً جارون على علم بارئهم تعالى وموافقون لما يرضاه . وأما غير ذلك من الحيوانات المركبة من المواد فلما لم تكن مجردة عن المادة وكان لها علوق بالأبدان وكان للنفس جنبتان : جنبه إلى الملأ الأعلى وجنبه إلى العالم الأسفل ، ونعنى بذلك كونها بالفصل المشترك أى هى مأمورة بأن تراعى جهتين جهة الملائكة بأن تكون متشبهة فى الفضائل بها وأن تكون عاكفة كعكوفهم على عبادة بارئهم ، فهذه جنبه أمرت بمراعاتها .

الجنبه الثانية : وهى الجنبه السفلى وهى علاقتها بالجسم المنفعل من المواد المركبة من الطباع وهى مولعة بإصلاحه وسياسته كالمك الذى عمر بلده وولع بسد ثغره وإصلاح رعاياه وعمارة أرضه ومقابلة عدوه وجلب المنافع إليه ودفع المضار عنه ، وصارت النفس متحيرة تطالبها الجنبتان كل واحدة بأن توفيهما من العدل قسطها وتجريها على القانون العدل والسيره الإلهية . ولما خلقها الله تعالى على هذا النسق والترتيب خصت الحكمة الإلهية الإنسان بأن أعانه وقواه وأعطاه أدوات ومكنه من الجنبتين وأيده من جهة الجنبه العليا بالعقل ليتلقف به عن ملائكة الله ورسله ويفهم به مراد بارئه ، فكان حاله مع النفس كعبد بعث إلى ثغر بعثه ملك مطاع الأوامر مخوف الزواجر فأمره بسد الثغور وإدراج الأقوات ومقاتلة الأعداء وأن يطابق غرضه مع بعده عنه ، ثم قال : قد مكتك من ثلاثة أشياء : تكون عوناً لك ولا حجة لك على بعدها أحدها الثغر الذى بعثك إليه ، فقد أكملت قصوره ودوره وحصونه وجدرائه وأنهاره وأشجاره وثماره وآلاته ما تكررت وتناهت .

الثانى : دفعت إليك عبيداً وأعواناً وخداماً وجعلت فى طباعهم الانفعال لك فمر بما شئت فيهم تمتثل إن شئت من حق أو باطل ، لا يخالفون رغبتك ولا يعصون إمرتك ، فعليك بالسيره الحسنة فيهم ولا تغتر بتمكينى فإننى ذو بطش شديد وإن حلمت .

الثالث: إنى دفعت إليك وزيراً حكيماً عليمًا متطلعاً على ما فى العالم بأسره عالمًا بالسيرة الحميدة والطرق الرشيدة، عارفاً بعواقب الأمور وقد أحلته من نفسى بمنزلة الوزير وأكرمته بأن جعلته وزيرك فاحذر أن تنفذ أمراً دونه ولا تغتر بما جعلته فى طباع العبيد من طاعتك ولا بما جعلت فى نفسك من القوة فما غبن من استشار ، وهذا الوزير الذى يستمد من آرائى فى كل حين فقد تحققت ذلك منه لأنه لا يعصينى طرفه عين فصار العبد فى الشجر بهذه الثلاثة أشياء. فمثال النفس مثال العبد، ومثال الشجر مثال الجسم، ومثال ما فيه من العدد والأقوات مثال ما فى الجسم من الطبائع والقوى حسب ما ذكرناه فى المعراج الأول. ومثال لوازم الشجر ونوائبه مثال ما يقوم به الجسم من الأغذية والمنافع، ومثال الوزير مثال العقل، ومثال الملك مثال البارئ تعالى وله المثل الأعلى.

فإذا فهمت هذا فاعلم أن النفس منبثة القوى فى الجسم كما قدمناه، وأن الله تعالى سخر الله الحواس الباطنة والأعضاء الظاهرة بالطبع فمتى تحركت إلى أمر ما تأتى هذا فى طباعها ما لم يمنع مانع من ذلك الأمر. فإن اعتبرنا جهة المنفعل فهى مضطرة، وإن اعتبرنا جهة النفس فى نزوعها وانبعائها للمطلوب وسبب حركتها هل هو إرادى أو اضطرارى، قلنا: هذا محل غموض عجز أكثر الخلق فيه عن النهوض وذلك لبعد غوره ودقة مسلكه، وهذه المسألة المعروفة بالقدر والنزاع فيها من خلق آدم عليه السلام إلى هلم جرأ، وحقنا لضعف قوانا وقلة استعمال عقولنا الموهومة لنا واشتغالنا بالردائل الدنيوية والخداع الخزعبلاتية أن لا نتعرض لهذا المقام، فلكل مقام مقال ولكل طريقة رجال، ولكن نخوضها خوض الجبان الخذور لاخوض الشجاع الجسور، فتقول: قد قدمنا انقسام الحركات وإن بناء الكلام على حركات الإنسان ولا شك أن منها الضرورية والاختيارية.

فأما الضرورية، فطبيعة لازمة سنتكلم عليها عند تكلمنا عليها إن شاء الله تعالى كلمة ولم يختلف أحد فيها أنه لا يتعلق بها ثواب وعقاب، وأما النزاع فى الاختيارية فإن هذه مرتبطة بالتكاليف فلا بد من فهم المثال الأول فهو تمهيد قدمناه لهذا الموضع، فنقول قد قدمنا أن للنفس جنبتين مثلنا ذلك بالوزير والشجر، فالجنبية العالية جنبه الوزير والجنبية الخسيسة جنبه الشجر، فمتى كانت النفس تحركت نحو الفضائل فذلك تلقف عن العقل والعقل عن بارئه فهى مثابة على تحركها ونزوعها إلى غرض مولاه، والمفعولات واقعة بفعل الله تعالى وتحركها نعى عند انبعاث الداعية عند إنصاتها إلى العقل وحقبة الإضراب عن الشجر ودواعيه واستعمال العلم بتنظيف المحل إذ لا يرد إلا على محل قابل له بإزالتها الصوارف والموانع بإشارة العقل، وتدبيره هى مثابة عليه من حيث إنها واسطة إلى انفعال الأجسام، وكثيراً ما قدمنا أن العالم منقسم إلى عقول فاعلة مجردة. وهى الشريفة، وإلى

أجسام، خسيصة وهي الكثيفة التي هي المفعولة كما أن العقول فاعلة. ولما استحال على العقول المجردة المباشرة وكانت في طرف من مضادة الأجسام كما أن العلم في طرف والجهل في طرف، وكان ضدًا مطلقًا قضت الحكمة الإلهية لها بأن أظهرت تأثيرها بتدريج فجعلت نفسًا ممتزجة تشبه العقول من وجه والأجسام من وجه، وذلك راجع إلى مناسبة والمناسبة راجعة إلى وجهين: إما إلى جنبه أسفل فبالرذائل وإما إلى جنبه أعلى فبالفضائل. فالنفس معلقة بينهما والأجسام تنفعل للنفوس والنفوس للعقول والعقول للبارئ سبحانه، فالمبدأ الأول هو الإله فخرج الأمر من عنده كخروج الأمر من عند الملك إلى الوزير. ثم من الوزير إلى الحاجب، ثم إلى المضروب أو المكرم، والله المثل الأعلى فالرب سبحانه هو المبدأ والطاعات متى خرجت إلى حيز الفعل فهي من الله تعالى، باتفاق الكافة متى خرجت إلى حيز الفعل فهي من الله تعالى والنفس مثابة على جهة التوسط من حيث إنها آله، وما مثل ذلك إلا مثل إكرام الشرع لأجسام الموتى بالتنظيف والأكفان والحنوط والقبور وتحريم إهانتها وإحراقها، وإن كان لا لحسنة لها في ذلك بل الفضل الإلهي لا حد له. ولا يجرى على مقدار. ولو كان البارئ تعالى لا يفعل شيئًا إلا باستحقاق الفاعل تحقيقًا لمثوبته لم يكن كريمًا مطلقًا ولم يطلق عليه لكن من عدله، فإن العادل من قارع الحسنة بالحسنة والكريم من وهب من غير يد متقدمة، فخص تبارك وتعالى الأجسام بالمكرمة من حيث إنها كانت آلات مستعملة في الطاعات مع اتفاق الخلق أن للفعل تحقيقًا للأرواح، فكذلك النفس بالإضافة إلى العقل يكرمها البارئ سبحانه على جهة الوساطة وإن كانت لا فعل لها تحقيقًا للمشير بذلك والملمهم إليه والمحرك هو العقل. إذ الحاجب وإن شكره المكرم من جهة الملك فالوزير أحق بالشكر من حيث بلغ إليه فليفهم أن العقل مشكور من جهة الوساطة وأن الشكر المجرد والحمد المؤبد لله وحده الذي كان المبدأ، فلو لم يرد التوفيق من عنده لما كان للعقل ثبوت أصلاً إذ هو مربوب، فالجواد المطلق والكريم المحض هو الله رب العالمين ولم يشك ذو عقل أن الفضائل من الله، وإنما اختلفوا في الشر فزعمت المعتزلة أن الشر ليس من الله تعالى. ولما رأوا تلازم الأفعال أخرجوا الفعل إلى العبد وجعلوه مستبدًا به.

فإن قيل: الإشكال باق فإن الحركة التي هي الصلاة مثلاً إن كانت فعلاً للعبد فلا مدخل للبارئ تعالى فيها، وإن كانت لله فلا مدخل للعبد فيها ويستحيل أن يكون الفعل مشتركاً كما زعمت الأشعرية.

قلنا: الحركات مضافة إلى الأجسام فبطل التقسيم، والنفس لا حركة لها في نفسها فإنها إنما لها الإشارة والتدبير والجسم معها كالمغناطيس مع الحديد، ولا يقال للحديد إذا تحرك إن المغناطيس حل فيه فظهرت الحركة عليه، بل فعل فيه بخاصيته فبطل السؤال.

فإن قيل: إن بطل في الحركة فلا تخلو النفس عن الإرادة والسؤال في الإرادة باق.
قلنا: إرادة الخير تابعة للعلم، وقد قدمنا أن النفس تابعة للعقل والتحريك من جهة العقل خير محض فهو محرك من جهة الباري تعالى، وليست أعنى الحركة الجسمانية، بل أعنى الشوقية النزوعية وهو عكوفها والتفاتها إلى الجنبه العليا، وحقيقة ذلك راجعة إلى ترك جنبه أسفل، وألترك ليس هو بفعل وإنما هو عدم فعل شيان: النزوع وهو فعل الله تعالى، والثاني وهو ترك الأضداد وهي ملاحظة الجنبه السفلى وذلك ترك والترك عدم وليس بفعل.

فإن قيل: الترك إذا كان اختياراً أو اضطراراً لله فالسؤال لازم.
قلنا: هو اختياري من وجه واضطراري من وجه آخر، وفهم هذا يستدعي تجديد عهد بما سبق، وهو أن النفس وإن سلطت على العالم الأسفل فهي تتوصل إليه بآلة الجسم، ثم أفعالها تظهر في الجسم في مواضع عشرة أحصيناها فيما تقدم. فمنها، الحواس الخمس من الشم والذوق واللمس والسمع والبصر. وهذه علة وسبب للقوى الخمس الباطنة، أعنى القوة الخيالية والذاكرة والحافظة، فإن هذه القوى كالجواسيس في المدينة يرفعون الأخبار إلى الخدمة والخواص كالكتبة والحجاب والوزراء، فما يقيد عند الجواسيس يرفعونه إلى الكتبة وما يقيد عند الكاتب يرفعه إلى الملك وهي النفس. ثم اختلفت مدركات الحواس الخمس فكانت حاسة البصر موكلة بعالم الألوان على اختلافها في الصفات والمقادير، وحاسة الذوق بكل مطعوم، وهكذا إلى تمامها وكلما رفعت من هذه محفوظة عند الكتبة الخزان، وقد قلنا: الجسم كالثغر وإن النفس مشغولة بافتقار ثغرها في كل دقيقة فلزوم هذه المدركات للنفس ضروري أعنى عند صرف الهمة إليه يلزم ذلك طبعاً، فإنك متى حددت بصرك إلى مرئى حصلت لك رؤيته بالضرورة شئت أو أبيت، وكذلك سائر الحواس الخمس فلا تطويل فحوصل الإبصار للنفس مختار، فصح وثبت أن الجنبه السفلى الجسمانية أفعالها جسمانية محضة والأفعال الجسمانية كلها ضرورية طبيعية فقد انقضت المباحثة وتفرغ الكلام من هذا الجانب من حيث وقفنا الأفعال بعد أسبابها على إرادة النفس، وإرادتها هي الفيصل بين الجنبتين جنبه أعلى وجنبه أسفل، كما وكلت بسياسة جنبه أعلى على وجه مخصوص وكان له وجهان إلى جنبه اضطراري واختياري، فإذا استعملت السبب حصل المسبب بالضرورة، فحصول المسبب من جهة أعلى أو من جهة أسفل ضروري لا ثواب عليه، فقد استرحنا من هذا الطرف وهو الطرف الضروري وبقي الاختياري فوقنا من جهة الجنبه السفلى على نزوع النفس وإرادتها، وكذلك أيضاً من جهة فوق فتوقف البحث والنظر على هذه الدقيقة وهي الإرادة والنزوع، وقد قدمنا أنه تارة يكون اضطرارياً وتارة

يكون اختياريًا محضًا، وذلك لا يتحصل برهان مخصوص بل النفس يدخل الخير إليها من جهة العقل وهو انفعالها للعقل عند إشارته فهي مثابة لنزوعها ونزوعها يظهر تأثيره في الجسم إذ لا يظهر الأثر فيها بأكثر من الشوق والعشق المطلق فتثاب على جهة الوساطة كما قدمناه.

وأما الشر: فيدخل عليها من جهة الخير فيكون أولاً خيراً ثم ينعكس. ومثال ذلك: أنك متى ركبت دابة استعرتها من دار رجل فتصرفت بها في حاجتك، وكانت دابة جموحة صعبة المرام فخطرت بها على دار مولاهما فنزعت إلى دار سيدها فصرفت عنانها فتقاعست فعاقبتها بالسوط وألتهما وتحملت عليها فلا شك أنك يمكنك صرفها وقد تعديت، فإن حقك أن لا تخطر بها على دارها. فلو أنك سقتها إلى دار سيدها وأدخلت يدها عتبة الباب، ثم لفحتها لم تطعك بوجه بل تدخل كرهاً وربما جرحت رأسك وألتهك وكنت عند العقلاء مذموماً، فإنك مكتتها من طبيعتها. ثم أردت حجابها وقد كتب الله تعالى في كتابه السابق وقضى بقضائه المحتم بأن يمكن الطبايع من مطبعاتها. فالنار متى تمكنت من القطن أحرقت ضرورة، فليفهم أن القوى الحيوانية المنفعلة عن الطبايع لها نزوع بالطبع إلى مركزها والروح الحيوانية الشهوانية بالطبع والعنصر تميل إلى عنصرها كالحجر يهوى إلى أسفل، والنفس متى مكنت الجواسيس ابتداء حتى صار لهم ذلك ملكة فذلك لازم ضروري خلقه الله تعالى، وإنما تعاقب من حيث لم تحرس جواسيسها ابتداء، وهذا كما أنا نقول للرجل النظرة الأولى فجأة لك حلال، فإنها لازمة ضرورة فلا يتعلق التكليف عليها، وإياك والثانية فإن العين إذا انفتحت على صورة جميلة فمالت الطبيعة إلى الطبيعة لزم ذلك لزوماً ضرورياً. لو انفرد لم تعاقب النفس عليه، وإنما تعاقب على إهمالها إشارة العقل في الكف ابتداء، فمتى تكررت الجواسيس على القوى الباطنة لزم النفس ذلك وشغلها فهي مأمورة أن تلزم الجنة العليا، والأمر كله لله تعالى فهو المخترع للأفعال، وهو موجد الأسباب الأول، فالمسببات أفعاله فهذا لا حيلة فيه وهذا أقصى الغرض من تكرير هذا المسألة.

وفي الحديث: حاج آدم موسى فقال: أنت الذي أخرج الناس من الجنة؟ فقال: أتولموني على أمر قد قدر على قبل أن أخلق، فغلبه آدم عليه السلام وشهد له رسول الله ﷺ حيث قال: «فحاج آدم موسى» فإذا الأشعرية والمعتزلة والمجبرة قد تكلموا على الأفعال الجسمانية ولم تتعرض لها، وإنما تكلمنا على النزوع الشوقي وجعلناه السبب ووافقنا الجبرية في الأفعال الجسمانية. وهذا منتهى الكلام في الجنس الإنساني من الحيوان.

وأما حركات البهائم فهم موكلون بالجنة السفلى، عاكفون عليها لا علم لهم بالجنة العليا، وكيف تنكر ذلك وأنت تبصر كثيراً من الخلق كأصناف السودان وغيرهم لا فرق بينهم

وبين البهائم لا يعرفون الملائكة ولا يبارئهم، بل يعبدون الثمار والأشجار كما قال تعالى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ [الفرقان: ٤٤]. ومحرك الحيوان ما تورده الحواس على القوة المتخيلة فهي فيهم كالقوة العقلية، فالدابة تتأدب بآداب القوة الخيالية متى انتقش فيها أمر محذور، فإنها إذا رأت حذرته وذلك أمر نافع ولا يبعد أن تكون لها قوة الحافظة تحفظ بها الصور.

وأما العوالم العلوية فترتيب حركاتها لا يحيط بها إلا الله تعالى وحده العالم بمبدئها، وإنما أدركنا منها ما تكرر علينا بالتجربة أو بإشارة العقل إليه إشارة جميلة. وذلك كنمو أجسامنا بالأغذية والأغذية من النباتات والنباتات كائنة من الماء والتراب فهي منفصلات عن الهواء والنار وهما كالفاعلين، وهذان بالإضافة إلى الماء والتراب يكونان فاعلين بمعنى حصول التأثير لهما حصول الذبح بالسكين، ولكن إذا انفردت الشاة، والسكين لم يتم الفعل أصلاً ولا بد من سبب جامع، والنار والهواء امتزجت معهما أشعة الكواكب وازدحمت في منقعر فلك القمر ودارت بالأرض كرتها كما تدور الهالة بالقمر، ثم هذه الأشعة تتحرك بمحركات هي تابعة لها وهي الكواكب السبعة، وقد زعمت الفلاسفة أن هذه الكواكب حية وأنها مع العالم الأسفل كنحن مع أجسامنا. وأن لها الفعل الاختياري والفعل الاضطراري. وهذا ابتداع لا ننكره فلم يدل على إبطاله كتاب ولا سنة ولا إجماع، ومن أنكر كون ذلك من الناس فعلى طريق التغليب ولا برهان البتة، فلنجعل ذلك جائزاً إذ مذهبنا أن الباري تعالى هو الفاعل المطلق وأنه مسبب الأسباب وموكلها بمسبباتها، فسواء على مذهبنا كانت حية أو جماداً فقصارى الأمر أن تكون كنحن ولا ننكر وجودنا ولا تصرفنا عالمنا، ومنافرة هذا رعونة محضة وحماسة تامة، ولنقل قولاً يهون ذلك فربما زعم السامع أن تكون الملائكة مرئية والظواهر دلت على أنها محجوبة فنقول: الموجودات على ثلاث مراتب موجودات تعقل وهي موجودة ولا ترى. وهي العقول فهي مدركة تدرك بالعقول لا بالأبصار. الثاني: النفوس وهي مدركة بالعقول ولا يجوز أن ترى. والثالث: وهي تدرك بالعقول والأبصار ولا تدرك هي أنفسها ولا غيرها. فما نشاهده من العالم الأعلى إنما هي أجسام النفوس والعقول، وحقيقة الملك إنما هي نفسه لا جسمه كما أن حقيقة الإنسان نفسه ولا يدرك إلا جسمه فقط. ونحن لا ندرك نفسه بل انقطعت العقول في درك ماهية نفسه بالبصيرة فكيف بالبصر؟ فلتتكلم على هذه الأجسام الظاهرة. فنقول: سبب الانفعالات الهواء والنار وما تحت فلك القمر مرتبط بالدوائر ودوران الفلك التاسع، فإنه منقسم إلى اثني عشر برجاً، ثم الكواكب السيارة مقسطة عليها فمنها ما له بيت ومنها ما له بيتان، ثم لهذه الأجسام طبائع مختلفة حاصلها الحر والبرد والرطوبة واليبوسة. وهذه الطبائع وسائط لانفعال المنفعالات

فتمر الكواكب على البروج واختلاف الحركات، وكون هذه الكواكب في درجاتها ومراكزها واختلاف مطالعها كما تقول مثلاً: إذا جمعت الشمس والقمر في رطب دل على المطر العظيم. وتفصيل هذا محال على علم النجوم، وليس هذا موضعه فلكل مقام مقال وإنما غرضنا التنبيه.

وأصل هذا كله الحركة المشرقية التي هي المشرق إلى المغرب، وقد حكينا عن الفلاسفة فيما تقدم علة ذلك وكيفية تقسيمهم العقول والنفوس وأنكرنا عليهم كون الباري تعالى كذلك علة وأنها ملازمة له، وأنكرنا دعواهم الحصر لا غير وإلا فيجوز مثل ذلك جوازاً يرده إلى طريقتنا في التوحيد المحض. فإن معتقدنا أن الله تعالى واحد وحدانية محضة صرفة وأنه هو القائم على العالم حتى لو تصور عدمه لم يكن له ثبوت أصلاً، والتصديق بما جاء به المرسلون، ومن هذه الحركات الدورية تنتاج الحركات وتتناقض، وقد تكلمنا في ذلك كلاماً بليغاً فلا معنى لتكراره.

فإن قيل: بم تنكرون علي من يعتقد أن هذه الأنوار الظاهرة فاعلة أو عالمة أوحية، فإن الله تعالى يقول: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]. وربما قلت المجوس إن هذا النور إله؟

قلنا: نعتقد لهذا فصلاً في المعراج الذي يلي هذا إن شاء الله تعالى وهو المعراج الرابع.

المعراج الرابع

اعلم أيها الأخ أن الله تبارك وتعالى هو نور السماوات والأرض، ولنا نعتقد بكونه نوراً كونه شعاعاً منسباً مرئياً على الجدران، بل ذلك على نسبة أخرى. فاعلم أن النور يطلق على ستة أشياء:

أحدها: نور حسيس بحسب عنصره لا دوام له فهو عرض سريع الزوال مفتقر إلى مواد عنصرية، وهذا هو ضوء النيران.

الثاني: هو أشرف من هذا وإن كان عنصرياً فهو شريف بحسب نسبته وبحسب نفسه، وهو نور البصر فهو يدرك الأشياء ويدرك الألوان والمدرجات.

الثالث: نور شريف من العالم الأعلى وله شرف بحسب نفسه وبحسب ما ينسب إليه، وهو أشرف من النور البصري وهو نور الشمس فإنه علة لوجود العناصر ووجود النيران والأجسام المبصرة وهو لا من مادة مركبة، ولذلك عيده المجوس.

الرابع: نور شريف هو نور محض قائم بنفسه يدرك الأشياء على حقائقها ويدرك نتائجها وهو العقل والنفوس، وهذه الأمور منقسمة إلى ما يدرك به ويدرك نفسه وهو العقل،

وهو نور حقيقى وإلى ما يدرك به ولا يدرك نفسه كالنيران والبصر والشمس، والقرآن يسمى نوراً وهو الخامس، والرسول يسمى نوراً ولكن يستعار لهما من هذا معنى النورانية ولهذا يسمى العليم نوراً.

الخامس: النور المطلق وهو البارئ تعالى ومعناه فى الروحانية أكثر من معنى العقل، فإن معنى العقل هو نورانية العقل وهى كشف الحقائق وبهذا المعنى يقال للبارئ تعالى الحق المبين والعالم بخفيات الأمور. فهذه ستة أنوار بالاستعارة للقرآن والرسول ﷺ حقيقتها البارئ تعالى وهو مجاز فيما عدا ذلك.

فإن قيل: فقله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [النور: ٣٥].

قلنا: المراد بهذا النور العقلى، فهنا أربعة أشياء: المشكاة والزجاجة والمصباح والزيتونة. وأما المشكاة فمثالها النفس، ومثال الزجاجة القوة الخيالية، والمصباح كالعقل، والزيتونة التى هى الشجرة العقل الفعال، ولما كان المصباح الذى هو النور لا بدّ فى إظهار ثمرته وحكمته للأجسام من آلة جسمانية تشاكل الأجسام كالنور يفتقر إلى زيت يناسب النار بالحر ويناسب القليل بالرطوبة، فكثيراً ما قدّمنا أن العقل لا يباشر كانت واسطته النفس فهى المشكاة، ثم كانت النفس لا بدّ لها من حيلة فى معرفة المحسوسات كما قررناه فجعلت له الحكمة الإلهية قوى. فمنها القوة الخيالية التى يرسم فيها ما تورده الحواس، فكان مثالها مثال الزجاجة، وإنما خص الزجاج لانطباع المراتب فيه كالمرآة الصقيلة التى يبصر فيها، ولأن الزجاجة أصفى الجواهر من حيث يشف ما وراءها، والأنبياء عليهم السلام يعلمون الغيب بواسطة القوة فيعبرون الصورة ويفهمونها. ولها علم مختص وهو علم تعبير الرؤيا ينفرد بخواص هذه القوة. وأما الشجرة، فهى العقل الفعال من حيث انفعلت الأشياء عنه فلما أن المصباح الواحد توقد منه المصابيح لم يقل سبحانه نبت، فإن النبات يدل على نقصان الأصل وإنما قال تعالى: ﴿تَوَقَّدَ﴾. فنبه بالوقيد على أن الشجرة لا تنقص، وعلى أن هذه الشجرة ليست الشجرة المعهودة، لأن الشجرة لا يوقد منها وخصها بالزيتونة لدوام ورقها وفوائدها وغزارة منفعتها وكثرة ورقها وشعبها، وأنها وإن كانت زيتونة فيخرج منها نار تستضيئ بها، ووجه المشابهة واستيعابه يطول، وقد شرحناه فى كتاب (مشكاة الأنوار). وأما النار فهى عبارة عن الأنوار الإلهية، ويحتمل وجهاً آخر أن تكون الشجرة الرسول ﷺ والنار الملك.

فإن قيل: عظم اختلاف الصوفية فى هذا الغرض من حيث تحقق الملاءمة والملازمة النورانية، وهو المصباح والمشكاة والزجاجة والشجرة والنار، فقد جعلت مثال المشكاة النفس، ومثال الزجاجة الخيال، ومثال المصباح العقلى الجزئى، ومثال الشجرة العقل

الكلية، ومثال النار النور الإلهي وإشراقه. وهذه كلها لا توصف بالكثافة والتجسيم على ما تقدم. وقد وصف الله تعالى ذلك بأن قال: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ [النور: ٢٣٥]. فهذه الموجودات تشاكلها وتناسبها إذا تشاكنت وتناسبت لصفاء النفس وبعدها عن الكدورات فظاهر مذهبهم يشير إلى الحلول وقد أنشدوا في ذلك:

رق الزجج راق وراق الخمر
وتشابهها فتشاكل الأمر
فكأنما خمر ولا قدح
وكأنما قدح ولا خمر

قلنا: عين الحلول واعتقاده خطأ محض وسفاهة صرفة.
فإن قيل: قول الصوفية مشهور حتى قال أحدهم: أنا الحق، وقال آخر: سبحانه.
وقال: ما في الجنة إلا الله.

قلنا: إذا قررنا إبطال الحلول أتينا على مذهبهم. فنقول: حقيقة الحلول انطباق جواهر على جوهر أو جسم على جسم أو عرض في جوهر وقد قدمنا بالبرهان الحق أن العقول والنفوس قائمة بأنفسها لا تحمل شيئاً البتة ولا هي محمولة، فأغنانا ذلك عن إعادته وهذا في رب العزة أعظم.

فإن قيل: فيرجع الكل إلى الإله وتكون العقول والنفوس لا يفارقها البارئ تعالى إلا بالفصل، فإنهم اجتمعوا في الجوهرية وحقيقة الحياة والقيام بالنفس.

قلنا: لا نثبت للبارئ تعالى ما أثبتناه للنفس، فإنها لا قوام لها وقد قام البرهان على حدوثها وذلك يبطل أن تكون هي هو، فإن في ذلك لزوم أن يكون العالم كله آلهة وهو محال، ويبطل أن يحل النفوس أو ينطبع فيها انطباع الخمر في اللبن كما زعمت النصارى في المسيح، فإن ذلك من صفات الأجسام فلم يبق إلا أن اللازم راجع إلى معنى الانفعال وإيجاده بالفعل أى وقوف الإشارات والحركات عليه فيكون هو المحرك القابض الباسط والنفوس معه كالخديد مع المغناطيس على وجهة التمثيل. والله المثل الأعلى. ونفى الوساطة على الطريق التي قدمناها. ومن حقق من الصوفية وعلم وقوف الأشياء عليه وأن الأمور لا قوام لها دونه. قال أحدهم: ما في الجنة إلا الله تعالى مبالغة في التوحيد، وقال آخر: سبحانه فإنه رأى الباء مكان الإضافة، فإن الفرق ضرب من الشرك في قوله سبحانه الله، فإجراء الأوصاف لا يعتد بها إلا الفصل.

فإن قلنا: سبحانه الكريم نفى للبخل، وإذا قلنا: سبحانه الله فمعناه نفى الشريك ولا يكون النفي إلا مع توهم الشريك، فالموحدون منهم بلغ بهم التوحيد إلى أن رأوا التبرؤ منه

سوء أدب ولكن الكلام إذا وقع بالضرورة إليه والتجئ إلى النطق به لا معنى للهرب فقد وقعوا في أشد كما زعمت الفلاسفة أن الباري تعالى لا يقال له موجود، فإن ذلك يؤدي إلى دخوله مع الموجودات تحت الجنس وهذا نفى معنى وهو سهل.

المعراج الخامس

هذا المعراج معقود للنبوة والنبى ومعنى ذلك. والأهم فى ذلك على ثلاث فرق: فرقة تنفيه وفرقة تشبهه، وهى فرقتان:

طائفة: تزعم أن ذلك أوجبه مولده، فكانت لنفسه قوة تنفعل لها الأمور وأوجب لها المولد أن يكون فاصلاً حسن السيرة، هذا مذهب الفلاسفة.

والفرقة الثانية: اعتقدوا معنى النبوة، وهو حصولها لشخص يخرق الله تعالى العادة على يديه بإظهار فعل غريب، واشتروا أن ينضم إليها ثمانية شروط:

أحدها: أن تكون فى زمن تصح فيه الرسالة.

الثانى: خرق العادة بالمعجزة.

الثالث: أن يقترن بدعواه تحد.

الرابع: أن يوافق دعواه بعمله.

الخامس: أن يتعلق مقاله بالقلب.

السادس: أن لا يظهر على وجهه ما يدل على كذبه.

السابع: أن يكشف القناع فى التحدى.

الثامن: أن يعجز الخلق عن معارضته، ويلتحق بهذا شرط تاسع وهو كون المعجزة من جنس ما يتعاطاه أهل زمانه، ثم ما يحصل إلى الرسول إما بواسطة أشخاص الملائكة بأن يتمثل له بشراً سوياً أو على صورة ما، وإما بغير واسطة بأن ينقش الله تعالى ذلك نقشاً فى الحاسة المتخيلة، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَبِشٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً﴾ [الشورى: ٥١]. وهو ما يحصل فى قوته الخيالية وهو المعروف بالإلهام، كما قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ﴾ [القصص: ٧]. أو من وراء حجاب، أو بواسطة ملك من الملائكة وهو الحجاب، أو يرسل رسولاً فيوحى بإذنه ما يشاء، ونبينا ﷺ قد ظهر على يده من خرق العوائد ما ظهر على أيدي الرسل، وذلك ينقسم إلى مابقى وإلى ما كان، فمعجزاته من شق القمر، وكلام الذراع، وحنين الجذع، واستدعاء المطر، ونبع الماء من بين أصابعه، وجعل قليل الطعام كثيراً وغير ذلك، وأما مابقى فالقرآن وما أعلم به من الأشراف والدلول، وقد كان ذلك ونحن نشاهده، ويبطل أن تكون النبوة بمعنى الملك، فإن الأنبياء بالغيب معنى آخر

خلاف السياسة، ويبطل أن يكون ذلك سحراً، فإن الساحر لا قيام لسحره إلا به، ولهذه الشريعة خمسمائة عام، ثم هذا القرآن الذى عجز الخلاق عن آخرهم عن الإتيان بمثله إلى هلم جراً، وكان ﷺ أمياً نشأ بين أميين لا معرفة لهم بالعلوم، فأتى بهذا القرآن الذى اشتمل على علوم الأولين والآخرين، وكل من شك فى نبوته عليه السلام، فليتأمل بعده عليه السلام عن العلوم ثم لينظر القرآن وما ينطوى عليه من الصنائع العلمية من الإلهيات والمنطقيات والجدل والخطابة وسائر الأشياء التى حصلها الأولون والآخرين من العلوم وسمته علماً أو فلسفة وكيف فيه أشكال البراهين قائمة والجدل على وجهه والأقيسة على وجهها مع ما تجرد إليه من العلم الدينى، وهى سياسة الخلق المعبر عنها بالأحكام الشرعية وهو يتيم نشأ فى حجر عمه لم تعلمه قط قريش ولا مارس علماً، ولو مارس علماً ودرس لما انتهى أبد الآباد إلى النظم فضلاً عن هذه المعانى الغريبة، وكل من حاول معارضته قصد معارضته النظم وهو قصاره، ثم لم يأت إلا بالكلام الغث المشترك، ولو أنه تحرى من تعاطى المعارضة إلى انطواء القرآن على هذه الصنائع العلمية وقصد تضمينها لما تعاطى المعارضة أبد الآبدن، ولتقنع حياء مما جاء به ومن شك فى أن ذلك أمر إلهى وتأييد ربانى، فقد طبع الله على قلبه نعوذ بالله من ذلك، وصلى الله على سيدنا محمد نبيه كما هدانا من ظلمات الشك وعلى آله وصحبه ومحبيه وسلم تسليمًا.

المعراج السادس

ما أتى من القول من طريق الرسول ﷺ ضربان: طلب وخبر. والطلب ضربان أمر ونهى، وقد تكلمنا على الأمر والنهى وأصول الأحكام الشرعية وكيف تستعمل فى رسالة الأقطاب، وأما الخبر فينقسم إلى أخبار عمن مضى كأخبار الأمم وعما يأتى كأخبار الزمان وأنباء الآخرة وكل ما نطق به القرآن وتواتر عن الرسول ﷺ فهو يقين لا شك فيه. وهو منقسم إلى ما يحتمل التأويل وإلى ما لا يحتمل، فكل ما احتتمل التأويل عذر المؤول له وما لا يحتمل التأويل وتركه تارك عن قصد كفر بتركه. والأمور المشكلة ثلاث مسائل: إحداها: مسألة النفس وقد فرغنا منها. الثانية: مسألة حشر الأجساد. الثالثة: الجنة والنار. مسألة: قال الله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نَعِيدُهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]. وهذا هو نص فى الإعادة، وقال تعالى فى العظام: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩]. وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (١٧) ثُمَّ يَعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا [نوح: ١٧، ١٨]. وأكثر آى القرآن فى البعث، وهو نص فى إعادة الأنفس إلى قوالب الأجسام ولا وراء فى ذلك ومن امتنع عنه شك فى صدق الرسول أو كفر به عمداً. والمنكرون له فرقتان:

الطائفة الثانية: وهم من الإسلاميين وهم أكثر المتصوفة المتفلسفة. زعموا أن الأنفس باقية وأن الأجساد لا تعاد، وحجتهم أن الجسم مستحيل عن أغذية مأكولة والأغذية نباتات ولحوم، وربما أكل شخص شخصاً آخر فيجتمع جسم واحد من الأجسام، فلو أُعيد الجسم لبطلت تلك الأجسام المأكولة ولبطل حشرها، وإن حشرت زال جسم هذا الآكل وهذا تطويل يستغنى عنه، فلينا نقول: لا نلتزم لكم أن الله تعالى يعيد عين الأجسام، بل ضمن أن يرد الأنفس إلى خلق جديد وتره كما فعل ذلك ابتداءً، وقد ورد في الخبر: إن الله تعالى ينزل قطراً فيكون ذلك أصلاً لخلقة الأجسام وهو قادر على اختراع ما يشاء. وكيف لا، وقد قال علماؤكم المتقدمون من أهل الهند وغيرهم. عمر العالم ستة وثلاثون ألف سنة. وقالوا أيضاً: خمسون ألفاً على اختلاف بينهم في ذلك. وقالوا: ثلاثة وستون ألف سنة ثم يعاد جديداً، وتبدل الأرض غير الأرض والسموات ويرجع القطب اليماني شمالياً والمعمور غامراً وبالعكس والبر يحرّاً والبحر برّاً.

قلنا: ذلك جائز في قدرة الله تعالى، ولكن الرسل عليهم السلام أخبرت أنه لا يفعل ذلك وأن للعالم ثلاث حالات: حالة عدم تقدمت وحالة وجود نحن فيها وحالة إعادة مسألة: قالوا: أنكرنا وجود الجنة والنار يعني أن تكون لذاتهما وآلامهما محسوسة جسمانية.

قلنا: علة الاستحالة عندكم تأثير الطبائع فى الأجسام بواسطة حركات الكواكب، وقد قال قدماءكم إن للعالم تحويلاً. وأخبرت به الرسل عليهم السلام وتابعت على ذلك، فتلك القضية بخلاف هذه، فبم تنكرون على من يزعم أن هذه القضية كما اقتضت أسبابها الفناء تقتضى أسباب تلك البقاء وتكون الحكمة فيها أن تكون غرضاً مقصود البقاء فى الأجسام، وكيف لا. وقد قال الجماهير منكم بل الإطباق على ذلك أن جوهر الشمس لا يقبل البقاء، وانفقت على أن جوهر الشمس لا يقبل الفناء والجسم عندكم، وإن تركب وكان تركيبه حادثاً فجواهره قديمة ولم يتوال نصب الأسباب على جهة تقتضى البقاء. ثم الجنة والنار عبارتان عن قطرين يكون أحدهما فيه قصور الذهب والفضة واللؤلؤ والياقوت والثمار ثم لمن استقر فيها بقاء بلا موت وواجد هذه اللذات أبداً لا يآلم ولا يحزن ولا يجوع ولا يظمأ ولا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيماً إلا قليلاً سلاماً سلاماً، والآخر على الضد من هذا وهو النار وبالله الهداية.

المعراج السابع

غرضنا فيه بيان معنى الموت، وهل هو كمال أو نقصان، فالموت فساد المزاج وقصور الجسم عن الانفعال للنفس لعدم الحس والحركة، فمن زعم أن النفس قديمة زعم أنه ترك النفس البدن كالرجل ارتحل عن بيت أضيف فيه إلى داره وعلى الرسم المتقدم كمن لبس ثوباً حتى انقطع وتخرق عليه فسقط عنه الثوب وبقي عرياناً منكشفاً، والملك الموكل بالموت موكل بسبب الموت وهو سوق الآلام وبعث النفس على الأسباب المهلكة، فيكون الموت بواسطته ولا يبعد في العقل أن يكون للنفس ملائكة تتلقاها بالسخط والبشرى كما شهدت به الظواهر. وأما هل الموت كمال أو نقص؟ فحقيقة النقص الرجوع من الأعلى إلى الأدنى، والكمال الارتقاء من الأدنى إلى الأعلى فإن الإنسان إن كان يرتقى إلى الأعلى بسبب الموت فهو كمال. وذلك أنه متردد في أطوار الخلقة من كونه تراباً وغذاء ثم نقطة ثم علقه ثم مضغة ثم لحماً ثم عظماً ثم تكون مولوداً رضيعاً ثم فطيماً ثم غلاماً ثم شاباً ثم كهلاً وجاهلاً عالماً وجماداً ثم حياً مدركاً، وما من منزلة من هذه المنازل إذا أضفناها إلى ما قبلها إلا وتجدها كمالاً، والإنسان لو جعل له عقل في بطن أمه لما رضى أن يتبدل بما سواها وذلك للألفة وينشد لهذا:

لَمَّا تَوَذَّنَ الدُّنْيَا بِهِ مِنْ صُورِ فَهَهَا
يَكُونُ بَكَاءُ الطِّفْلِ سَاعَةً يُوَلَّدُ
وَالْأَفْ فَمَا يُبْكِيهِ مِنْهَا وَإِنَّهَا
لَأَرْحَبُ مِمَّا كَانَ فِيهِ وَأَرْغَدُ
إِذَا بَاشَرَ الدُّنْيَا اسْتَهْلَ كَأَنَّهُ
بِمَا سَوَّفَ يَلْقَى مِنْ أَذَاهَا يُهَدَّدُ

فلولا عدم الألفة ووحشة التبدل لما بكى والنفس خوارة، بل الشيخ الكبير على طول تجربته إذا رحل من داره إلى دار أخرى يجد ألماً وسهراً وربما لم ينم وكذلك الغريب وإنما كانت الغربة مؤلمة لعدم الألفة حتى قال الشاعر في ذلك:

وَحَبَّبَ أَوْطَانُ الرَّجَالِ إِلَيْهِمْ
مَا رُبُّ قَضَّاهَا الشَّبَابُ هُنَالِكَ
إِذَا ذَكَرُوا أَوْطَانَهُمْ ذَكَرَتْهُمْ
عُهُودُ الصَّبَا فَحَنُّوا لِذَلِكَ

وقال آخر:

أحبُّ بلادَ الله ————— بينَ منعجٍ
إلىَّ وسَلَمَى أن يَصُوبَ سَحَابُهَا
بِلَادُهَا نِيَطَتْ عَلَى تَمَائِمِي
وأولُّ أرضٍ مَسَّ جِلْدِي تُرَابُهَا

وعلى الجملة: فعلوم الشريعة بأسرها في الأمر والنهي محذرة هذا المقام ولذلك أمرت الرسل كلها عليهم السلام الخلق بالإقبال عن الدنيا ورغب الزهاد في ترك الوطن والأهل والولد ورغد العيش. قال عليه السلام: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل وعد نفسك في أهل القبور». وقال عليه السلام: «إنما الدنيا كظل شجرة استظل الرجل بها ثم زال عنها وتركها»، فالمقصد الرياضة وتقرين النفس على الشدائد. وأن تحي هذه الأمور عن النفس، وأن تزال عنها الألفة، وأن تكتسب بغضاً لهذه الأمور، فإذا ماتت وإن استبست ما حصلت فيه فلا تجد غيره فهي مضطرة إليه، ثم لا تلبس إلا يسيراً وتفرح فرحاً لا نهاية له، وإذا كانت وضرة ومشغوفة بالمال والولد والإقبال على الشهوات والعكوف على الملاذ الدنيوية مع أنها سائقة إلى النفس مذهباً ومكرباً وشاغلاً عن الموت، فإنه انتقال من ضد إلى ضد وهو هلكة فأمر الرب تعالى لطفاً منه بالعباد أن يكون للعبد بين الضدين تدرج، وقد جعل تعالى لذلك مثلاً ظاهراً في الحياة الدنيا في الأزمنة، فجعلها أربعة أقسام على ممر الشمس في بروجها، فجعل أعدل الأزمنة تنبت فيه الأجسام وتنمو فيه الناميات وتتلون الألوان وتخرج الأرض زخرفها. وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٢٤]. فهذه المدة من الزمان كحال النبات للإنسان والربيع لا يصير بهذه المنزلة إلا بزمان متقدم عليه وهي النقلة الشتوية فإنها باردة رطبة تنزل فيها الأمطار وتسخن في الأرض وتختمر بها فهي كحال البداية لإنسان. فلو أن الله تعالى يخرج الخلق من الشتاء إلى الصيف بغير فصل الربيع لهلكوا عن آخرهم، فإن الأبدان والنباتات استولى عليها البرد والرطوبة والنقلة الصيفية الغالب عليها المستولى فيها الحر واليبس. فلو خرجوا من البرد المفرط إلى الحر المفرط ومن الضد الذي هو الرطوبة إلى المضاد له وهو اليبس لكانت الهلكة، لكن الله تعالى لحكمته فصل بفصل فيه تناسب الفصلين معاً فأوله بالبرودة وآخره بالحرارة على تدرج خفي لا تحس به الأجسام إلا بعد انقضائه، وذلك بمر الشمس على الثمان والعشرين منزلة في المنطقة الوسطى التي تجرى فيها الكواكب فلها مشرقان وهما منتهى تحركها في الأفق الشرقي، في الطرفين، فإذا انتهت نهايتها فيكون الجنوب في الآخر ويكون الشتاء بذلك الأفق الأضعف.

فحينئذٍ شعاعها في المواضع يجذب البلة وتتصاعد به أبخرة البحار، وينعكس الحر

فى بطن الأرض، ويسقط ورق الثمار لأن الماء ينجذب من أعاليها إلى أسفلها من حيث إن الأبخرة الحارة ينفىها البرد من أعلى الأرض فتطلب المركز، فإذا استحرت الأرض استدعت الرطوبات فنجذبت ما فى النباتات، فإذا زالت الرطوبات من الأوراق والأغصان غلب عليها اليبس فتكمشت وتساقطت ويكون الطرف الثانى، ثم إذا غلب عليه الحر واليبس فيكون القيط كيفما انجذبت الشمس على تدريج لأنها تقسيم فى كل برج شهراً وتقطع فى كل يوم من البرج درجة والدرجة لا تحس وهى تسير، فكلما انجذبت زاد حرها وفى ازدياد حرها تسخن الأرض وتحلل الرطوبات وتسخن أغصان الأشجار من فوق، فإذا استحر الغصن استدعى الماء وطلب رطوبة الجزء الذى تحته ويستدعيه الذى تحته من الذى تحته حتى يقع الاستدعاء من قاع الشجرة، وتستدعيه الشجرة من الأرض والأرض وبعضها من بعض، فإذا حصل الماء فى العود أذابته الشمس وجرى فى العود بطبخها وبما تستمد من لطيف الماء ولطيف التراب يحيله الشمس ثمرة، ثم تخرج ما فى طبع ذلك العود من الثمرة بإذن الله تعالى.

والشكل يخرج بطبعه الذى ركبه فيه الفاطر العليم بواسطة حر الشمس فى إقبالها وإدبارها ودخول الحر فى الأرض عند إقبالها وإدبارها حسب ما تمر فى البروج، فالشمس جعلها البارئ سبحانه سبب الحرث والنسل وهى علة النباتات والحيوانات والمعادن، إذ سبب المعادن أبخرة تحتقن فى الأرض فيكون منها أدخنة كبريتية، فيمر عليها نشع الماء فى الأرض فتعقده وهذا مبرهن عند المشتغلين بعلوم التحليل والكيمياء، فإنهم زعموا أن الزئبق ينعقد بإشمام رائحة الكبريت وإمداده من خارج بأن يذاب وي طرح عليه أو يغلى ويترك فيه. ثم عند اجتماع الماء والكبريت تكون مادة الجوهر فى الأرض، إما باعتدال امتزاج وصبع فيكون منه الذهب. أو بإفراط فيكون منه النحاس، أو بتقصير خفيف فتكون منه الفضة. هذه الحركة الشمسية متعلقة بالحركة الشرقية، ومثال ذلك الرحى مع قطبها، فإن القطب يقطع شبراً فى شبر وآخر دائرة الحجر تقطع خمسة أشبار أو أكثر فى الاستدارة، فكذا الطواحين وكذلك الدوائر والسواقي، فإن الدائرة العظمى المحركة للأحجار التى تدور بحركة الماء تقطع ما مسافته فى الاستدارة عشرون ذراعاً أو أكثر، ورأس المغزل يقطع على استدارة دور الدينار والمدة واحدة، وكذلك برهن أصحاب النظر فى علم الأثقال والمقادير أن الحركة الكلية هى سبب حركة الأفلاك وأنها واحدة، وكذلك شاهد الثانية (هى الساقية) يدور الحمار فيها إلى جهة ويختلف دوران تلك الدوائر، فالحمار يقطع على استدارة والقوس الأعظم الذى يكون عليه الطونس يقطع على استدارة فى جهة أخرى، ودوائر أخر تقطع فى جهة أخرى.

قالوا: ولما كانت الشمس حارة نارية الجوهر جعلت الحكمة الإلهية والتقدير الربانى

لها نظيراً على مضادة طبعها إذ لو دام الحر المفرط لأحرق فسخن الله تعالى القمر يمر بيرده فيبرد ما استحر فيكون النامي معتدلاً بينهما، ثم جعلت حركته سريعة لأن حركته لو ساوت حركة الشمس لما وصل نفعه إلى الناميات إلا بعد فسادها، وكذلك أيضاً لم يصل حر الشمس إلا بعد فسادها انفعله عنه وكانت حركته سريعة. قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥]. وهذا أيضاً غرض آخر يخص النفوس الحية، فإن الشمس هي النور الذي به تخرج الحيوان من القوة إلى الفعل ولها في النفوس البشرية تأثير بديع، فبالنور قوام الكل وجعل القمر مرآة يقبل ضياءها بالليل ويعيده على الخلق حتى لا يفقدونه ليلهم ولا نهارهم. وربما توهم المتوهم أن الأفق قد يخلو من نور الشمس وهذا توهم فاسد، والأفق معمور بأنوار الشمس والسموات والأرض لا تغيب عنها طرفة عين، وإنما ينكر الناس ذلك بالإضافة إلى حالهم في كون الشمس في مقابلتهم على وجه أفقهم إذ يكون النور في عنفوانه كثيراً، فلا يزال القرص يبعد عن أرضهم وتقل الأنوار، فحال النور عند العصر بخلاف حاله عند الظهر، وحاله عند المغرب بخلاف حاله عند العصر، وحاله عند مغيب الشفق بخلاف حاله عند المغرب، وحاله نصف الليل بخلاف حاله عند مغيب الشفق. وهو أبعد ما يكون النور من ذلك الأفق، ولذلك تكون الظلمة وتضعف رؤيته للإنسان في ذلك الوقت، ولكن مع ذلك إذا لم يكن بينه وبين السماء حائل من سقف أو سحاب يبصر، فإن النور لا ينعدم وهو مع ضعفه ينتفع به، فإن نور الكواكب مع الشمس وهي واقعة على الأرض، فإذا قربت الشمس من جهة المشرق زاد النور من جهة المشرق فلا تزال كذلك حتى تشتد فيكون فجرًا أولاً، فإذا كثر كان فجرًا ثانياً، فإذا تزايد كان إسفاراً، فإذا طلع القرص كان نهاراً.

وأما في الليالي القمرية فيكبر جرم القمر ولقربه من الأرض يتسع النور فيه وينعكس أو بعده منها، وإذا كان منها على أربع عشرة منزلة كان ضوءه. قالوا: وفي خاصية القمر جذب الرطوبات والشمس تحلل وهذه الكواكب إنما تؤثر في العناصر الدائرة بالأرض لأنها تناسبها في اللطافة وتقرب من المنفعات من وجهة أخرى، فهي واسطة بين الحيوانات والنباتات والمعادن تناسب الكواكب بالبساطة والمنفعات بالكثافة، وقد قالوا: إن المنفعات تنفع من هذه العناصر وإن الحيوانات والمعادن هي أنفس الهواء والماء والنار والأرض، لكنهم قالوا ذلك إنما يكون على طريق الدور، فإذا تكونت ثم فسدت عادت عناصر فهي يستحيل بعضها إلى بعض، ولذلك قالوا سمي عالم الكون والفساد. ولا يبعد أن تكون شعاعات الكواكب هي المؤثرة، وهذه العناصر واسعة بين المؤثرات وبينها، والله تعالى أعلم. فإنها أبعد عن قبول الفساد، وآية ذلك أن شعاعات الكواكب هي من الشمس ومن أنفسها أيضاً فلو كانت تنقص أو تزيد لقبلى الكون والفساد ولظهر ذلك عليها.

وقد زعم القدماء أن النار المحدقة بالأرض إنما هي من الأدخنة والقتارات الصاعدة والأهوية المحرقة والهواء من البخارات المتحللة من الأرض والماء على حسب ما تكلموا على ذلك في استقصاءات، وأيضاً فلا يتجه أن تتحرك هذه العناصر دون مباشرة وذلك عند هبوب الرياح وتموج الهواء والله أعلم.

وقد ذكر القدماء أن الأمطار والثلوج والرياح إنما تكون حسب ما تكون النيرات في مواضع مخصوصة من بروج مخصوصة، فلتكن أشعتها التابعة لحركتها هي الممتزجة لهذه العناصر المحركة لها، ثم لنفوس النيرات محركات حسب ما تتحرك وترقى في الحركة إلى الحركة الكلية كما سبق. وقد زعم الأوائل أن تلك الحركة عن شوق واختيار عقلى مستند إلى مشيئة البارئ تعالى وإرادته فهو البارئ المبدع الخالق المصور لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين، فهو مرتب الكل أحسن ترتيب ومقدره أكمل تقدير، والكل متصرفون جارون على منهاج ذلك الترتيب المحكم والتقدير المتقن لا يزيد ذرة ولا ينقص ذرة، كذلك ينقرض الأولون ويتبعهم الآخرون والسماء كما هي ونجومها، والأرض بما فيها من الحيوانات والنباتات وغير ذلك لم تطرأ عليها شئ ينكرونها، ولا تزال كذلك حتى يعيده بارئها تعالى تارة أخرى كما بدأ حيث قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]. فالعالم بأسره كالشخص الإنسى البشرى ذو عمر ومبدأ وآخر، وقد تقدم مراراً أن الله سبحانه خلق الإنسان على صورة العالم، فأوله بشر ضعيف على تدريج كما سبق في المعراج الأول.

فأول ما يخلق الله تعالى مادة يتكون منها، ثم يخلق فيه الروح الحيوانى ولا يزال يتدرج فيه قليلاً قليلاً وكذلك النفس الناطقة فيه تظهر قواها شيئاً فشيئاً، فأضعفها حالة الرضيع لا يزال ينمو إلى أن يشب فتخلق له الأوهام والظنون فتكون عنده كالقوة العقلية، فإذا كبر قليلاً خلقت فيه القوة الهيولانية وهو العقل الغريزى وهى المبادئ الأول، وهذا فى العادة من الخمسة عشر إلى الثمانية عشر عاماً، ثم لا تزال كذلك حتى يخلق فيه العقل النظرى وهو أن يدرك الأمور الجائزة والمستحيلة فهى كعيون تفتح فى قلبه، ومثاله الإنسان فى بيت مظلم فإذا قابله السراج على بعد نظر نظراً ضعيفاً فلا يزال السراج يقرب منه ونظره يكثر إلى أن يتصل به فيقوى نظره نظراً كلياً، فلو اتفق أن يتخذ السراج به حتى يكون فى دماغه ملاسماً لقواه لكان أكثر، فكذلك فافهم أن القوة النفسية لا تزال تتزايد إلى ما لا نهاية، فليميز ما بين النبى والصبى من الدرجات فالنفس آخذة فى الكمال من حين تخلق إلى حين موتها، فالمرتبة إذاً كمال الأجسام لأن النفوس تنزع المادة وتلتحق بأفق الملائكة وهى الجنة العليا وهى جنة الملائكة، فإن كانت نفساً شقية كان كمالاً باعتبار تخليصها عن

المادة ونقصاً من حيث تتخلف عن الجنبه العليل فلا تزال كثيبه حزينه على جسمها وملأها وحاسها، فإنها لم تعهد تركه قط ولم ترتض ذاتها على ترك الملاذ وكانت حين نزعها كثيبه على البدن فلا تزال فى حسرة وندامة وآلم ونهش وعقارب وحيات وسلاسل وأغلال أبداً الأبدین ودهر الداهرين إلا من شاء ربك ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]. فإذا واجب على كل من رزقه الله تعالى عقلاً وميز بآرئه ونفسه أن يسعى فى حيلة الخلاص وليكن فى أثناء الحيل الدنيوية والأخروية وذلك هو السعيد المطلق، وليكن فى الدنيا كمن امتحنه سلطان زمانه وبعثه إلى أرض يكرها ويكره أهلها وأغذيتهم ولغتهم، فإذا حصل بينهم علم أنه متى اعتزلهم وتركهم قتلوه وعذبوه، وإن خالطهم كفوا عنه فيكون أبداً يعاملهم بظاهرة فيكلمهم ويأكل معهم، ولكن قلبه وهمته وعشقه لقطره الذى خرج منه، فإذا أخرجه الملك من بينهم وردّه إلى قطره كان فرحاً على مفارقتهم مسروراً لقطره، فلو عكف عليهم وصرف همته إليهم ثم بعث إليه لكان خروجه خروجاً كدرًا، فإنه ربما عشق نساءهم وسيرتهم فلا يزال معذباً وهذا غاية البيان فى معنى الموت، وقد فهمت العالم بأسره وحقائقه فإن أنت استعملت ذهنك وفكرتك حتى انفهم لك ذلك كنت ربانياً ونعم العبد لبارئك، وناسبت الملائكة فوقعت المحبة والألفة بينكما، وإن أنت لم تعبأ به ولم تعول عليه أو علمت ظاهره دون باطنه فما أقل نفعلك به وما أعظم حسرتك. أعاذنا الله وإياك من ذلك هذا تمام السبعة المعارج التى تستعمل فيها القوة الفكرية وهى نهاية الغرض الذى أوردناه، وربما تقربنا إلى الله تعالى ورغبنا فيما عنده فى أن نبه على الأشياء التى تكون ميزاناً ومرآة للقوة المفكرة حتى لا تغلظ فى أكثر تصرفاتها، فإن خلاف الناس قد كثر ومذاهبهم جمّة لا تنحصر، ومن عول على أخذ العلم عن إمام لاسيما مذهب الإمامية، فإنهم زعموا أن الأرض لا تخلو طرفه عين من إمام قائم لله تعالى بحجة يخرج الخلق من التخمين إلى اليقين وينجيهم من ظلمات الشكوك، فعلى مذهبهم لا يضر إن سافر الإنسان عن الإمام وزال عن بلده والمسائل أبداً لا تنحصر، فيحتاج أن يراجعه فى كل دقيق وجليل. وحق هذا التنبيه أن يكون مستقبلاً بنفسه مستوعباً فى أسفار كثيرة ومجلدات عديدة، ولكن صادفت بالرغبة أيها الأخ قلباً مشتغلاً مشتبك الفكر ولساناً كليلاً قد تخمر بين أمور متنافرة وبقي معلقاً بين الدنيا والآخرة، فإن تلافاه الله سبحانه بدعاء الصلحاء وضراعة الأصدقاء والأصفياء، وإلا قلّ أشياؤه وعاش معيشة ضنكاً فى دنياه، والله سبحانه ينفع بعضاً ببعض منزهته.

السعادة ضربان سعادة مطلقة وسعادة مقيدة

فأما السعادة المطلقة، ما اتصلت في الدنيا إلى ما لا نهاية له. والمقيدة، ما كانت مقصورة على حال أو زمان. وكل سعادة فيسبب والسبب من أنواع الحجج، فأما السعادة المقيدة فتحصل بأربعة أسباب: أعلى الأسباب العلمية احترازاً عن الحرف والصناعات وهي إما سفسطة، وإما خطابة، وإما جدل، وإما شعر، أما السفسطة فنهايتها وغرضها لا مقصودها أن تؤلف قياساً وتنظم حجة تشبه الحق، وليست بحق بنفسها لتغلب خصمك من حيث لا يشعر، كما أنك إذا قلت: أليس النجار صانعاً، فيقول: نعم، فتقول: أليس هو جسمًا؟ فيقول أليس البارئ سبحانه صانعًا؟ فتقول: نعم، فيقول: فهو إذاً جسم. فهذا قياس مؤلف ولكنه فاسد وسفسطة ومباهة، ودخل من الفساد قوله: فكل صانع جسم فإنه خطأ، وإلا فما الدليل عليه؟ فنهاية سعادة هذا التمويه على الخصم وهي منقسمة إلى التلبس في النظم كما قدمناه، وإلى التلبس في شبه الحروف والأسماء، كما إذا قلت: العين تبصر والدينار عين فالدينار يبصر فهذا غلط من جهة اشتراك الاسم وحده أن تقول حد الدينار غير حد العين فهما مختلفان في الحد والحقيقة، وكذلك في النقط مثل قوله تعالى: ﴿عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ﴾ [الأعراف: ١٥٦]. ومن أساء، واستيعاب هذا يحتاج إلى مجلدة، وأما الخطابة، فغرضها إقناع للسامع بما تسكن نفسه إليه سكوناً تاماً من غير أن تبلغ اليقين، وهذا كما يفعله الخطيب من الناس، فإنه ينظم كلاماً عذباً مشجعاً يذكرهم الموت ويفرغهم ويخوفهم، وغرضه الإيقاع في أنفسهم. وأما الشاعر، فغرضه الإيقاع في النفس وتحريك القوة الشهوانية والغضبية بأن يشبه الأشياء بعضها ببعض كقول القائل:

هُوَ الْبَحْرُ غُصِّنَ فِيهِ إِذَا كَانَ رَاكِدًا

عَلَى الدَّرِّ وَأَخَذَرُهُ إِذَا كَانَ مُزِيدًا

فهذا إذا سمعه الممدوح انبسطت له نفسه، لأنه شبه جوده واتساعه بالبحر، وأنه ذو صولة كالبحر، وقد يحرك الشاعر القوة الغضبية كقول القائل:

لَوْ كَانَ يَخْفَى عَنِ الرَّحْمَنِ خَافِيَةٌ

مِنَ الْعِبَادِ خَفَّتْ عَنْهُ بُنُو أَسَدٍ

وكقول بعض الشعراء ينفر زوجته عن النكاح:

فَلَا تَنْكَحِي إِنْ فَسَّرَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا

أَغَمَّ الْقَفَا وَالْوَجْهَ جَعَدَ الْأَنَامِلُ

حتى أن الإنسان يشبه له الشيء الحسن بالقبيح فينافره، كما إذا قيل له وقد شرب في

محجمته خرجت من كور الزجاج فيقال له بها يمص الدم للمجذوم والمبروص فينأفرها ولا يشرب بها، وكما إذا أرسل عليه جبل ثم قيل له: عليك نفر، وقيل له: إن هذا العسل أصفر كأنه عذرة نفر من ذلك واستبشعه، فهذا غرض الخطابة والشعر، وأما الجدل فغاياته غلبة من يخاطبه بأشياء مشهورة كما قال تعالى لليهود: ﴿إِنْ زَعَمْتُمْ أَنْكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الجمعة: ١٦]. فإنه علم في العادة أن المحب يحب لقاء الحبيب، وتأليف القياس فيه أن يقال: إن كنت تحب لقاء زيد فأنت صديقه لكنك تحب لقاءه فأنت إذا صديقه، فيجئ البيان فيه على وفق المقدمة. ونظم القياس لليهود أن يقال: إن كان اليهودي يحب لقاء الله تعالى فهو ولي، لكنه يكره لقاء الله تعالى فإذا ليس هو بولي، وكما قال إبراهيم عليه السلام للذي حاجه: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]. فغاية هذه العلوم موقوفة على منافع دنيوية إلا أن تصرف إلى الآخرة، كما فعلت الأنبياء عليهم السلام في خطباتهم وجدلهم، فالدنيا ركاب الآخرة وهي مضرة إذا طلبت لنفسها، ونافعة إذا طلبت للآخرة فإذا مقدار سعادة هذا العلوم ما يقصد مقدار بها.

وإما العلوم التي يطلب بها السعادة العلمية النافعة فتتنقسم إلى أربعة أقسام: طبيعية ورياضية وسياسية وإلهية، والغرض بالطبيعية معرفة العالم وتركيبه ومزاجه ومعرفة النباتات والحيوان والمعادن والأمراض والأمزجة وصلاحتها وفسادها، وهو خادم معين كالخبز والغذاء للإنسان وكذلك هو مع تلك العلوم.

وأما الرياضات فأربعة أنواع: الهندسة والحساب والمنطق والنجوم فأما الهندسة: فمقصودها معرفة الأطوال والكميات والمقادير وهي آلة يستعان بها. والحساب غرضه معلوم. والمنطق غرضه تمييز الأمور العقلية من المحسوسات وتمييز البرهان من الشك في الاعتقاد. وأما علم النجوم فمقصوده معرفة الأفلاك وحركاتها وكواكبها وسائر أحكامها، وفائدته معرفة الكائنات.

وأما الإلهيات فمقصوده أربعة أشياء العلم بالله سبحانه وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. وأما السياسة فمقصوده تهذيب النفس في جلب منفعة ودفع مضرة ما عاجلة. والخلق مع سائر هذه العلوم وهي معهم إما كالغذاء لهم وإما كالدواء والرسول مبعوثون لتبيين الجميع ومقاديرها في السعادة على ما ذكرنا لكن تختلف أشخاص الناس وحالاتهم على اختلاف قرائحهم وغرائزهم ومقدار قبولهم وعقولهم والتقسيم يأتي على هذه النسبة فنقول: أما ما هو كالغذاء فكالعلوم الإلهية فلا غناء بأحد منها فإن سائر هذه العلوم دورانها على بيانها والخالق هو الأصل ولا حال لمن جهل باريه وأما ما هو كالدواء فيخص ويعم في بعض العلوم السياسية وهي ما تعلق منها بفروض الأعيان، فعلى كل شخص أن يعرف هذا

فى العلم السياسى، وأما فى غيره من العلوم فيستعمل الإنسان منه مقدار حاجته إن احتاج إليه، وإلا فلا اشتغال بما يفيد أحسن إذ الإنسان ذو شغل كثير. وأما ماهو كالداء فهو يضر بالنسبة إلى حالات الأشخاص وهو كل شئ متى أوصلناه إلى شخص وجدناه يضره فهو دواء فى حقه، فإن العسل وإن كان حلواً عند من أفرط عليه البلغم، فهو مر عند من أفرط عليه المرة الصفراء إذ هو فى حقه داء. والعلوم إنما هى بالإضافة فلقد يوجد الله تعالى:

خَلَقَ تَضَرُّرَ الْحَقِّ قَائِقُ بِهِمْ
كَمَّا تَضَرُّرُ رِيَّاحُ الْوَرْدِ بِالْجُوعِ
وقد قال ﷺ «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَفْهَمُونَ». وقال عيسى عليه السلام: «لا تعلقوا الدرر فى أعناق الخنازير»

فَمَنْ مَنَحَ الْجُهَّالَ عِلْمًا أَضَاعَهُ
وَمَنْ مَنَعَ الْمُسْتَوْجِبِينَ فَقَدْ ظَلَمَ
فإن قلت: هذا لا شك فيه غير أن العلوم الإلهية يختلف فيها وقد كثرت فرق الإسلاميين فعلى رأى من أعول. فاعلم يا أخى أنك متى كنت ذاهباً إلى تعرف الحق بالرجال من غير أن تتكل على بصيرتك فقد ضل سعيك، فإن العالم من الرجال إنما هو كالشمس أو كالسراج يعطى الضوء، ثم انظر ببصرك فإن كنت أعمى فما يغنى عنك السراج والشمس فمن عول على التقليد هلك هلاكاً مطلقاً.

فإن قلت: فكيف الخلاص فيه؟ فهذا الآن حديث يطول ويحتاج إلى إطناب وإسهاب، وقد أعلمتك أنى مشغل مبدد لشمل النفس كليل الخاطر، ولكن لتعلم أن الأوصاف الراجعة إلى الله تعالى تنقسم إلى ثلاثة أقسام: إما وصف يجب له، وإما مستحيل عليه، وإما جائز فى حكمه فلا يتلقف أحد الجائزين بسبب إلا من جهة الرسول ﷺ فكل واجب، أو مستحيل فخذ من جهة العقل.

فإن قلت: ذلك اطلب فمن أين آخذه وكيف أتوصل إليه؟ فأقول: سأبين لك منه مقداراً يليق بهذه العجالة.

فإن قلت: وكيف أصنع أيضاً فى فروع الأحكام وهى الأمور السياسية، فقد اختلفت الأئمة كمالك والشافعى وأبى حنيفة وأحمد وغيرهم؟ فأقول: فإذا الإشكال من جهة الخلاف فى أصول الدين وفروعه، وقد كشف العى فى أصول الدين ووعدتك بالباقي، وأما الخلاف فى الفروع فلك فيه حيلتان: إحداهما أن تعرف أصول الفقه وأحكام الشريعة معرفة دون تقليل، ثم تعمل بما علمته وترك الناس جانباً خالفت أو وافقت فهذه حيلة وقد جعلت

فى ذلك كتاباً سمّيته (برسالة الأقطاب) تختص بأصول الفقه خاصة على الطريق البرهاني، فإن شئت فاحفظها واحفظ أحكام الحديث والسنة أو تكون عندك كتبها وذلك منحصر فى ثلاثة أسفار: أما أحكام الحديث فقد جمعها الزيدونى وأحكمها الفرائض لإسماعيل القاضى وغيره، وأحكمها الأحكام لأبى الحسن الطبرى الملقب بشفاء العليل، وبأصول الفقه تهتدى إلى ما غاب عتك. فإن تعذر هذا عليك بجملة ثانية وهو أن تنظر كل مختلف فتصير إلى الطرف الأكمل. مثال ذلك مذهب أبى حنيفة فى التوضؤ بالنيذ، فاستعمل أنت مذهب مالك فى تركه فهو أحوط، وكذلك مذهب الشافعى فى التوجيه والبسملة وقراءة القرآن فى الصلاة فاستعمله فهو أحوط من مذهب مالك فيه، فهاتان حيلتان لطريق الكمال. فإن عجزت عنها فعليك بتقليد إمام واحد فاعمل على مذهبه، فأحكام الظاهر يسير الخطب قد فهمت هذا وإنما المشكل على هو أمر الأمور العقلية حتى أميز فيها الحق من الباطل، فقد علمت من هذا طريق الخلاص فى الفروع، فاعلم أن الأمور التى تخوض فيها قوة المفكرة ترجع إلى أربعة أقسام: معقولات ومحسوسات ومقبولات ومشهورات.

فأما المعقولات: فما لا يدرك إلا بالعقل على التجريد كعلمنا أن الضدين لا يجتمعان، وأن الشئ لا يصح أن يكون متحرراً ساكناً فى حال واحدة وأن الواحد قبل الاثنين، وأن الحادث له أول وأن ما كان مع الحوادث معية زمانية فهو حادث فكل ما لا تدريه إلا من جهة العقل.

وأما المحسوسات: فما تدريه من جهة الحواس الخمس كالفرق بين الألوان والفرق بين الطعوم وبين الملموسات، والفرق بين المسموعات، والفرق بين المشمومات، والفرق بين المذوقات.

وأما المشهورات: فهى العادات الراجعة إلى عادات الخلق والبلاد والأمم والأزمنة، كعادة الناس فى اللباس والفرح والأغاني والأحاديث والسير الكريمة كترك الظلم وبر الوالدين وشكر المنعم والكف عن الجار والنصفة من الظالم وإفشاء السلام التى هى الآن متممات الأحكام الشرعية، وهى من قبل الرسل تعقل. وقد كانت العرب وسائر الأمم السالفة كالهند وغيرهم يستنون بذلك. وعلى الجملة: لكل أمة ملك يحمى من الظلم وبذلك قوام العالم.

أما المقبولات: فما أخذ من طريق الأخبار وهو كل ما يخبر به العدل الثقة أو الثقات فمتى ورد عليك شئ من أى علم كان وفرع سمعك، أو أورد عليك فانظر وسل من أى قبيل هو من هذه الأربعة أقسام. فأما العقلية فلا تتبدل أحكامها عما هى عليه فى العقل. والمحسوسات لا تتبدل ولكن يتطرق إليها الغلط بأفات تحدث فى الآلات الجسمانية.

وأما المقبولات والمشهورات، فغير موثوق بها فإنها تختلف باختلاف الأمم والبلاد وحالات الأشخاص، فألحق كل قبيل بقبيله وميزه من سواه فلا تغلط أبد الآباد، فما قام عندك من دليل عقل أو حس على شئ وتصححت أجزاء حده وبرهانه وتبرهن لك البرهان على صحة تلك الأجزاء والبرهان تبرهن به على مطلوبك فهو برهان حق، وما ورد عليك مما سوى ذلك فأنزله على مرتبته فلا تعد شيئاً من حده ولا تجعل المقبول معقولاً ولا المعقول مقبولاً ولا المشهور محسوساً ولا المحسوس مشهوراً. ثم انظر كيف مأخذ المقبول مثل أن القرآن معجزة رسول الله ﷺ فتعلم قطعاً أن هذا القرآن مأخوذ عن نبينا محمد ﷺ ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم الكائن بمكة ﷺ، وكذلك تعلم وجوده وسيرته المستفيضة.

وأما الأحكام، فمأخذها مقبولة ولا يلزم أن تبرهن لنا لأن الخلق محتاجون إليها، ولو أدركوا الأحكام بعقولهم لما كانت فائدة الرسول ﷺ، وإذا لم يكن في عقولهم استقلال بها أولاً فكذلك آخر إذا اتصلت بهم، فلذلك لم يطلب أن يقوم على الأحكام برهان.

وهذا منتهى ما أردنا أن نشير به من المدخل إلى العلوم الإلهية وننبه به على الأسرار الروحانية فإن ساعد الدهر السليم، والغريزة المعتدلة على إلحاق ما في معناه به كفى المسترشد وإلا تشوق إلى المطالعة، والرب تبارك وتعالى المسئول أن يلم الشعث ويجبر الصدع وينير البصيرة ويجري على اللسان الصدق ويختم بالخير، ويجعلنا به وله فيما نأتى ونذر، وأن يتجاوز عنا إذا وفدنا إليه محتاجين إلى عفوه، فقراء إلى فضله، متقطعين عن الأهل والوطن، مخلفين الأبناء، مبعدين عن الآباء. قد حيل بيننا وبين القريب والصاحب ونفانا الموالي والأقارب، إذا برقت العين وجفت الشفة ويبست القدم وحيث لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون. لا يستجيب لمن دعاه لا يرى شق الجيوب عليه حين وفاته. أذكركم الله تعالى إخواني وأوصيكم به فكونوا به ولا تغرنكم الحياة الدنيا ولا يغرنكم بالله الغرور. ثم الصلاة والسلام على نبي الرحمة وشفيع الأمة محمد صلى الله وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا، والحمد لله رب العالمين.